

الفصل الثالث عشر

القدس والدور المأمول

المبحث الأول

الدور العربي والإسلامي في الحفاظ على التراث الثقافي للقدس

أ. عبد الله كنعان

مقدمة:

عرفت القدس منذ القدم الكثير من الغزوات والحروب والاحتلالات، وتعاقب على احتلالها الكثير من الأمم، ولكنها يقيناً لم تشهد طوال تاريخها القديم والحديث احتلالاً مدمراً لتراثها الثقافي ومغيراً لمعالمها الحضارية والتاريخية كالاحتلال الصهيوني الاستعماري الإحلالي. ووفقاً للفلسفة الأسطورية لليهودية الصهيونية فقد اعتمد ذراعها، الحركة الصهيونية وكيانها الصهيوني "إسرائيل"، مبدأ الإبادة؛ إبادة الغير، سواء بصيغة إنكار وجوده، كما فعلت الغالبية العظمى من قادة الحركة الصهيونية وحكومات كيانها المتعاقبة منذ قيامها وحتى الآن، أم من خلال استئصاله الفيزيائي بطمس مواقعه الحضارية، كما فعلت "إسرائيل" وعصابات الهاغاناه Haganah والشتينر Stern في المذابح والمجازر التي اقترفتها بحق الشعب العربي الفلسطيني، خلال حرب اغتصاب فلسطين بمساندة حلفائها الدوليين الاستعماريين الاستراتيجيين، وبخاصة بريطانيا العظمى، التي هيأت من خلال سلطاتها الانتدابية المسرح لولادة هذا الكيان الصهيوني على أشلاء شعبنا العربي في فلسطين.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الرسمية العربية المعنية بالحفاظ على التراث الثقافي لمدينة القدس، وتوضيح حقيقة الدور العربي - الإسلامي في الحفاظ على هذا التراث، وبيان مدى فاعليته.

وقبل البدء في البحث لا بدّ من التنويه إلى إن هذه الدراسة ستعنى بالدور العربي - الإسلامي الرسمي دون الخوض في المنظمات غير الحكومية.

أولاً: الجهات المعنية بالحفاظ على التراث الثقافي لمدينة القدس ذي الطبيعة العالمية الاستثنائية:

ما الجهات التي تتحمل مسؤولية الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية وفقاً لاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي؟.

نصّت المادة (4) من الاتفاقية بأنه تعترف كل دولة من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بما يلي:

إن واجب القيام بتعيين التراث الثقافي والطبيعي المشار إليه في المادتين والذي يقوم في إقليمها وحمايته، والمحافظة عليه، وإصلاحه، ونقله إلى الأجيال المقبلة، يقع بالدرجة الأولى على عاتقها. وسوف تبذل كل دولة أقصى طاقاتها لتحقيق هذا الغرض وتستعين عند الحاجة بالعون والتعاون الدوليين اللذين يمكن أن تحظى بهما، خاصة على المستويات المالية والفنية والعلمية والتقنية.

هذا يعني عملياً أن مسؤولية الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي لمدينة القدس الواقع في إقليم فلسطين هو، وفقاً لمنطوق المادة (4) من الاتفاقية، من مسؤولية واختصاص:

1. الطرف الفلسطيني (السلطة الوطنية الفلسطينية) بالدرجة الأساس.
2. دولة الاحتلال (إسرائيل): ولما كانت السلطة الفلسطينية تقوم على الأراضي التي تحتلها "إسرائيل"، فإن واجب الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي لمدينة القدس يقع على عاتق دولة الاحتلال وفقاً للقانون الدولي، واتفاقية لاهاي سنة 1954، واتفاقيات جنيف الأربعة 1949/8/12 ولقرارات الأمم المتحدة (قرارات الشرعية الدولية) ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والقدس والصراع الإسرائيلي - العربي (الصراع الشرق - أوسطي)، شريطة أن لا يمس ذلك بأو ينتقص من سيادة الدولة المحتلة أرضها، أي فلسطين؛ إذ أن السيادة مع غياب الدولة الفلسطينية كامنة بالشعب العربي الفلسطيني.

كما يتوجب على "إسرائيل" بصفتها الدولة المحتلة لفلسطين (الضفة الغربية بما في ذلك القدس) وكونها طرفاً في "اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي" ووفقاً للفقرة الثالثة من المادة (6) "ألا تتخذ متعمدة، أي إجراء من شأنه إلحاق الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتراث الثقافي والطبيعي المشار إليه في

المادتين 1 و2، والواقع في أقاليم الدول الأخرى الأطراف في هذه الاتفاقية“. ومثل هذا الإخلال أو الخرق لهذا البند من الاتفاقية يتجلى بوضوح بسياسة “إسرائيل” التهودية، وأبرزها الاستيطان الاستعماري الإحلالي للضفة الغربية وبخاصة القدس.

3. المملكة الأردنية الهاشمية: المملكة الأردنية الهاشمية معنية بالحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي لمدينة القدس، فالضفة الغربية بما فيها القدس توحدت مع المملكة سنة 1950، وعندما احتلها الإسرائيليون سنة 1967 كانت جزءاً من أرضها. وعلى الرغم من فك الارتباط الإداري والقانوني في 30/7/1988 معها لأسباب سياسية، وعلى الرغم من عقد الأردن اتفاقية سلام مع “إسرائيل” سنة 1994، إلا أن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ظلّت تحت الولاية الأردنية.

4. اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (لجنة التراث العالمي): وهي لجنة تتبع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وعدد أعضائها حالياً 21 عضواً، منها خمس دول عربية هي: الأردن ومصر، والجزائر والبحرين وتونس.

5. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، Arab League Education Culture and Science Organization (ALECSO).

6. منظمة المؤتمر الإسلامي للتربية والعلم والثقافة (الإيسيسكو).

7. اللجان الوطنية للتربية والعلم والثقافة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للتربية والعلم والثقافة.

8. اللجان الوطنية للتربية والعلم والثقافة للدول الأعضاء في المنظمة العربية للتربية والعلم والثقافة.

هذا يعني عملياً أن الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي الفلسطيني – المقدسي هو من اختصاص الطرفين الفلسطيني والأردني، ومن واجب دولة الاحتلال “إسرائيل” بحكم القانون الدولي واتفاقيات جنيف الأربعة سنة 1974 واتفاقية لاهاي سنة 1954 واليونسكو من خلال لجنة التراث العالمي، طبقاً لاتفاقية الحماية.

ثانياً: الإطار السياسي لنشاط المنظمات المعنية بحماية التراث الثقافي لمدينة القدس:

نشاط المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية الحكومية محكوم عملياً بقرارات المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والحكومية الأم. فقد اجتمعت إرادة المجتمع الدولي بمنظماته الدولية (هيئة الأمم المتحدة بأجهزتها الرئيسية والمتخصصة وأبرزها الجمعية العامة، ومنظمة اليونسكو، والإقليمية وأبرزها منظمة عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية - مؤسسة القمم العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الـ 77، والتي تضم الآن حوالي 132 دولة، والاتحاد الإفريقي على الآتي:

1. إقامة دولتين في فلسطين دولة عربية وأخرى إسرائيلية وفقاً للقرار 1947/181 الذي قام بموجبه الكيان الصهيوني والذي سمي بـ "إسرائيل" على حوالي 78% من مجموع مساحة فلسطين، وهو ما يزيد كثيراً عما هو مقرر لها المنصوص عليها في القرار الوارد أعلاه 56% كنتيجة فعلية لحرب سنة 1948، وهو ما بات يعرف اليوم بـ "حلّ الدولتين".

2. "إسرائيل" دولة محتلة للضفة الغربية بما في ذلك القدس، وعليها الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة كافة؛ هذا يعني الانسحاب من الضفة الغربية بما في ذلك القدس، ومرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعا في لبنان.

3. عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة.

4. بطلان جميع إجراءات تهويد الأراضي العربية، بما في ذلك القدس، تشريعية كانت أم سياسية أم استيطانية أم ديموغرافية.

5. امتناع "إسرائيل" الفوري عن الإتيان بأي عمل من شأنه أن يغير في الطبيعة الدينية والتاريخية والحضارية والديموغرافية للأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس.

6. عدم شرعية الاستيطان ومطالبة "إسرائيل" بتفكيك القائم من المستوطنات، وهو ما استندت إليه محكمة العدل الدولية (ICJ) International Court of Justice في لاهاي في فتاها بناءً على طلب الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة المتخذ في

2004/7/9، والمعتمد من الجمعية العامة في 2004/7/20 والقاضي بإزالة جدار الفصل وتعويض المتضررين منه.

7. الاعتراف بحقّ الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس¹.

8. عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مع تعويضهم عما لحق بهم من أضرار في الممتلكات والأشخاص وتعويض من لا يرغب منهم في العودة وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194/1948، وهو حقّ غير قابل للتصرف باعتباره حقاً فردياً لا يجوز التنازل عنه²، والذي لم تقبل "إسرائيل" عضواً في هيئة الأمم المتحدة إلا بعد اعترافها به وبالقرار 181/1948، وإن هي عادت بعد ذلك وتنكرت لهما.

وقبل البدء في استعراض الدور العربي والإسلامي في حماية التراث الثقافي للقدس، تجدر الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين، لها دلالات تراثية وسياسية وتاريخية وحضارية، وهما:

1. إن القدس القديمة بكاملها ذات قيمة عالمية استثنائية، بمعنى أن قيمتها العالمية الاستثنائية، لجهة تراثها الثقافي والطبيعي تتفوق وتسمو على قيمتها على المستوى الوطني وفقاً للمعايير العالمية لتحديد المواقع التراثية العالمية المنصوص عليها في اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، وهو ما شدد عليه كريم اندسيه هندي، مستشار منظمة اليونسكو للتراث العالمي والثقافي والخبير المكلف من مركز التراث العالمي بالإشراف على إعداد استبيان خاص بدول منطقة الخليج العربي، بقوله: "إن مدينة القدس القديمة وأثارها تعتبر حالة خاصة وتنطبق عليها كل الأليات التي تعنى بالمواقع التراثية العالمية وتجب المحافظة عليها"³، وإن هو وعن غير قصد أعاد "خصوصية القدس في التراث العالمي... من كونها لا تتبع لأية دولة" مستنداً في ذلك على ما يبدو إلى القرار 181/1947 الصادر عن الجمعية العامة في 1947/11/29، والقاضي بأن يكون للقدس كيان خاص بها Corpus Separatum، أي تدويلها. لكن تطورات القضية الفلسطينية بتجلياتها المتعددة جاءت لتتجاوز هذا القرار في شقه الخاص بالقدس، والتي هي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرها من أجهزتها الرئيسية

والمخصصة أرضاً عربية محتلة (الشرط الشرقي) كبقية الأراضي العربية المحتلة، وعلى "إسرائيل" الانسحاب منها لتعود إلى سابق عهدها قبل 1967/6/5، وتكون مستقبلاً عاصمة للدولة الفلسطينية التي تنتظر القيام منذ 62 عاماً.

2. حقيقة أن القدس تضم 14% من مجموع المباني التاريخية القديمة القائمة، لتأتي في المرتبة الرابعة بعد الخليل التي تضم 20.5%، و نابلس 19.3%، ورام الله 15.1%، في حين جاءت جنين في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة 10.6% من مجموع المباني التاريخية والقديمة الكائنة في الضفة الغربية المحتلة⁴.

ثالثاً: دور المؤسسات العربية في حماية التراث الثقافي للقدس:

البحث في الدور العربي في حماية التراث الثقافي للقدس يعني البحث في دور المؤسسات العربية السياسية، وأبرزها:

- جامعة الدول العربية (الأمين العام والمندوبون الدائمون).
- مؤسسة القمة العربية (مؤتمرات القمم العربية).
- مؤسسة مؤتمر وزراء الخارجية العرب.

ولما كانت جميع تلك المؤسسات ذات طبيعة سياسية، ينعصر دورها في المجال السياسي وتحديد الإطار السياسي لنشاط المنظمات العربية المتخصصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العربي، وتمّ استعراضه بشكل مكثف سابقاً، فإن الحديث سيقترصر في هذا السياق على المنظمات العربية المتخصصة ودورها في حماية التراث الثقافي لبيت المقدس (القدس) وهي:

- مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سواء على صعيد أمانتها العامة أم مؤتمرها العام أم مجلسها التنفيذي.
- لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ووكالة بيت مال القدس الشريف التابعة لها.

- اللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.
- لجنة الخبراء العرب المتخصصين بالتراث الثقافي.
- لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الأردن.
- الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة في الأردن.
- اللجنة الملكية لشؤون القدس في الأردن.

وبمراجعة فاحصة لوثائق هذه المؤسسات، يمكن للمرء أن يلخص دورها في حماية التراث الثقافي للقدس بالآتي:

1. إدراج القدس وحماية تراثها الثقافي والطبيعي على جداول أعمال جميع مؤتمراتها الدورية والاستثنائية، وتخصيص الجزء الأكبر من قراراتها وتوصياتها للقدس وحماية تراثها الثقافي والطبيعي.

2. نجاح الأردن بتسجيل القدس على قائمة التراث العالمي سنة 1981، بالتنسيق والتعاون مع الدول العربية الممتلئة في لجنة التراث العالمي، والتي تضم حالياً خمس دول عربية هي: الأردن ومصر وتونس والبحرين والمغرب، مشكلة بذلك حوالي خمس أعضاء اللجنة وعددهم 21 عضواً.

3. نجاح الأردن، بالتنسيق والتعاون مع الدول العربية الممتلئة في لجنة التراث العالمي بتسجيل موقع "القدس: المدينة القديمة وأسوارها" على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر منذ سنة 1982.

4. نجاح الأردن بالتنسيق مع الدول العربية الممتلئة في لجنة التراث العالمي بإفشال طلب "إسرائيل"، الذي يدعو إلى إلغاء اعتبار القدس تراثاً عالمياً مهدداً بالخطر.

5. نجاح الإيسسكو حتى الآن في الحفاظ "على القيمة الاستثنائية للقدس بوصفها تراثاً إنسانياً في مواجهة ما تقوم به إسرائيل لتدمير تراثها الحضاري ونسيجها الاجتماعي"⁵.

6. نجاح المنظمة في التعريف "بالانتهاكات الإسرائيلية للمعاهدات والمواثيق والقرارات الدولية، والتركييز على ما ورد في وثيقة اليونسكو من سرد للمشاريع

الإسرائيلية الساعية إلى تغيير وجه المدينة المقدسة وتهويدها، باعتبارها وثيقة دولية رسمية تدين السلطات الإسرائيلية⁶.

7. تقديم الدعم المالي، وإن كان دون المطلوب، إلى المؤسسات العاملة في القدس لتوثيق وصون تراثها المعماري والحفاظ على نسيجها الاجتماعي وهويتها الثقافية⁷.

8. اختيار القدس عاصمة للثقافة العربية لسنة 2009، وذلك ضمن استراتيجية تهدف إلى تحقيق الآتي:

- إعادة الصدارة لمدينة القدس بقيمتها الثقافية وبعدها الحضاري التاريخي والديني، وحماية معالمها التاريخية والروحية بما يعزز هويتها الثقافية العربية.
- تعزيز صمود المواطنين المقدسين ثقافياً وتربوياً واجتماعياً وإعلامياً واقتصادياً، والإسهام في تخفيف معاناة مواطني المدينة المقدسة، من خلال إيجاد فرص عمل للأيدي العاملة فيها.
- تفعيل الحراك الثقافي في القدس ومحيطها داخل الوطن وخارجه.
- تأهيل بنى تحتية مناسبة للاحتفال بالقدس عاصمة الثقافة العربية.
- توسيع دائرة التضامن العربي والدولي وتعميقه للحفاظ على عروبة القدس.
- كسر العزلة الثقافية التي تعيشها المدينة عن واقعها العربي الطبيعي بفعل ممارسات الاحتلال.
- الإسهام في التخفيف من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني داخل مدينة القدس.
- دعم البرامج والنشاطات والفعاليات الثقافية التي سيتم تنفيذها من أجل تأكيد هوية القدس العربية.
- دعوة الدول العربية لتنفيذ نشاطات وفعاليات ثقافية في عواصمها لتعزيز الهوية الثقافية العربية لمدينة القدس.
- تنفيذ حملة عالمية بالتنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية وحركة التضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل فك الحصار وتعزيز الهوية العربية للقدس حضارة وتاريخاً وأصالة⁸.

أما الرؤية العامة التي يستند إليها قرار الاحتفاء بالقدس عاصمة للثقافة العربية لسنة 2009 على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي، فيأتي في إطار التأكيد على أنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، ووحدة القضية الفلسطينية، وتكريسها للبعد السياسي لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، وتعزيراً لمكانتها في الوجدان العربي والإسلامي والإنساني، وتجديراً لهويتها الثقافية العربية، ودعماً للوجود العربي الفلسطيني في القدس، وتصدياً للإجراءات التهودية للقدس من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وتعزيزاً لشعور أهلها بانتمائهم الوطني والعربي تجاه هوية ثقافية عربية موحدة⁹.

ولكن ما الخطة المعتمدة في تنفيذ هذه الرؤية؟

الخطة التنفيذية بنيت على الأسس والقواعد الآتية:

- تخصيص الجزء الأكبر من الميزانية المعدة للاحتفاء بهذه المناسبة، وكذلك الاعتمادات المالية العربية، لدعم مشاريع البنية التحتية الثقافية في مدينة القدس.
- دعم مشاريع البنى التحتية للمؤسسات في داخل مدينة القدس لتأهيلها فنياً، وذلك لتمكينها من تنفيذ البرامج والنشاطات الخاصة بالقدس داخل المدينة.
- أهمية مشاركة كل دولة عربية شقيقة بتبني مشروع خاص بالبنية التحتية، وآخر ثقافي بمدينة القدس، على أن يسجل هذان المشروعان باسم عاصمتها في القدس.
- تنفيذ المشهد الاحتفالي من برامج وفعاليات ونشاطات ثقافية على مستوى الأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس، وتشمل أيضاً المخيمات الفلسطينية كافة، داخل فلسطين وخارجها.
- إقامة أسابيع ثقافية فلسطينية في العواصم العربية بالتنسيق مع الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- تنفيذ فعاليات ثقافية تبرز المخزون الثقافي والحضاري لمدينة القدس في العواصم الأوروبية والعالم¹⁰.

وتتضمن الخطة التنفيذية ما يلي :

1. تضافر الجهود السياسية ما بين جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) والإيسسكو في التأثير على الدول الأعضاء في اليونسكو، وبخاصة تلك الممثلة في لجنة التراث العالمي، وعلى إسبانيا كونها تتراأس لجنة التراث العالمي للدورة الحالية، في مواجهة "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية الممثلين في لجنة التراث العالمي.
2. التعريف بالتراث الثقافي العربي في القدس وما يتهدهه من أخطار، وبالحقّ العربي في القدس عبر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، بواسطة التعبيرات الثقافية والفنية المتنوعة، على صعيد الوطن العربي والعالم، والذي أخذ يتزايد بفعل بعض الفضائيات العربية وأهمها الجزيرة.
3. ممارسة الضغط على "إسرائيل" من خلال الأمانة العامة لليونسكو لوقف انتهاكاتها لموقع القدس، تطبيقاً لاتفاقية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972.
4. تخصيص الإيسسكو العدد الأخير من المجلة العربية للثقافة لموضوع التراث الثقافي في الدول العربية بنشر دراسة حول موقع القدس، وكذلك ترجمة تقرير اليونسكو الذي يكشف الانتهاكات الإسرائيلية للموقع وذلك للتعريف بوضع الموقع والتنبيه للأخطار المحدقة به¹¹.
5. التنسيق والتعاون ما بين الإيسسكو ومؤسسات المجتمع المدني واللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، من خلال عقد ندوات ومؤتمرات مشتركة حول حماية التراث الثقافي للقدس.
6. الإعمارات الهاشمية للمسجد الأقصى وقبة الصخرة، والتي زادت تكاليفها عن نصف مليار دولار أمريكي، تكفلت بها القيادة الهاشمية منذ عهد الشريف الحسين بن علي، فالملك المؤسس عبد الله بن الحسين، فالملك الحسين بن طلال، فالملك عبد الله الثاني ابن الحسين، والذي تمّ عن طريق لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة التي يترأسها وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردني، ويتولى الجانب التنفيذي فيها المهندس رائف نجم نائب رئيس لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة¹²، والذي تقدم بعرض مصحوب

بالصور حول "موقع القدس: المدينة القديمة وأسوارها" كأساس لإسقاط موقع القدس من القائمة التمهيدية الإسرائيلية، والذي قدمه لمؤتمر القمة العربية في الرياض سنة 2007¹³.

7. إعادة بناء منبر صلاح الدين الأيوبي، الذي أتى عليه حريق المسجد الأقصى والذي قد أشعله دنيس روهان الأسترالي الجنسية في 1964/8/21 بالتواطؤ مع سلطات الاحتلال الإسرائيلية، ذلك الحريق الذي أتى كذلك على أجزاء كبيرة من المسجد، وكان الدافع لولادة منظمة المؤتمر الإسلامي¹⁴. وإعادة بناء المنبر جاءت على نفقة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، كما أمر الملك بإنشاء مئذنة خامسة للمسجد المسقوف.

8. تكليف الدول العربية الأعضاء في لجنة التراث العالمي، بالتعاون مع المنظمة العربية، وبالتنسيق معاً، ومع الدول الأعضاء الصديقة للعرب في اللجنة، بالعمل على استصدار قرارات للوقف الفوري لأعمال الحفريات كافة التي تقوم بها السلطة الإسرائيلية المحتلة في الحرم القدسي الشريف والمناطق المحيطة به، وكذلك الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها السلطة المحتلة في القدس، والمبينة في تقرير مركز التراث العالمي المقدم إلى الدورة الأخيرة للتراث العالمي حول وضع صيانة الموقع، والذي يقرّ بأن ما تقوم به "إسرائيل" يهدد القيمة الثقافية الاستثنائية للقدس بوصفها تراثاً إنسانياً¹⁵.

9. دعوة وزارة الثقافة الفلسطينية إلى إعداد ملف كامل يتضمن أسماء المؤسسات داخل القدس والتعريف بها واحتياجاتها، من حيث البرامج والميزانيات، وتقديمها إلى الدورة القادمة لاجتماع اللجنة الدائمة للثقافة العربية لدراستها؛ التي ستقوم بدورها بتقديم ما يُتفق عليه من آلية دعمها إلى سمو ومعالي الوزراء¹⁶.

10. تنفيذ أنشطة ثقافية وإعلامية قطرية ومشتركة لإبقاء قضية القدس حية في ضمير أبناء أمتنا، والتعريف بها في المحافل الدولية¹⁷.

11. إعداد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ملفاً كاملاً لاجتماع لجنة التراث العالمي باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وهما لغتا وثائق اجتماع اللجنة، فضلاً عن مادة علمية وافية باللغة العربية وضعتها و/أو ترجمتها لهذه الغاية، تتناول

كافة القضايا ذات الصلة بما يهم الوطن العربي ويمس شؤونهم، وبالأخص ما يتعلق بالقدس والأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة.

وكانت البنود المتعلقة بهذا الملف عديدة ومتشعبة في اجتماع اللجنة العالمية سنة 2009، ومن أبرزها:

- نتائج اجتماع الخبراء الذي عقده "إسرائيل" في دافوس Davos بسويسرا في آذار/ مارس 2009، الخاص بالمناطق العازلة لمواقع التراث الثقافي العالمي، وحاولت إدخال تلك النتائج كتعديلات على المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، وهي ذات تأثير على موقع "القدس: المدينة القديمة وأسوارها" المسجل على قائمة التراث العالمي من قبل الأردن سنة 1981، وعلى قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر سنة 1982.

- التعديلات المقترحة على المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي من قبل مركز التراث العالمي باليونسكو الخاصة بالقوائم التمهيدية (المؤقتة) للدول. وكانت الدول العربية الأعضاء في لجنة التراث العالمي آنذاك (تونس، والكويت، والمغرب) أثارت مجدداً في اجتماع اللجنة، في كرايست شيرش - نيوزيلندا 2007، ما كانت قد نبهت إليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتابعت منذ سنة 2000، وهو محاولات "إسرائيل" تسجيل القدس كموقع إسرائيلي على قائمة التراث العالمي، واستمرار وجود القدس على القائمة التمهيدية (المؤقتة) الإسرائيلية. وقد أقرت لجنة التراث العالمي في اجتماع كرايست شيرش، بعد الضغط العربي على إسقاط القدس من القائمة التمهيدية (المؤقتة) الإسرائيلية، الذي تمثل في مكاتبات الأمين العام للجامعة العربية والمدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة إلى المدير العام لليونسكو في هذا الشأن، تنفيذاً لقرار القمة العربية الخاص بهذه القضية المنعقدة في الرياض سنة 2007، مبدأ منح مركز التراث العالمي صلاحية التدخل لدى الدول لضمان أن تكون المواقع المقترحة على القوائم التمهيدية (المؤقتة) "مناسبة منطقياً مع المواقع التي تم تسجيلها على القائمة"، ووجهت لجنة التراث المركز إلى تعديل وثيقة المبادئ التوجيهية لتحقيق ذلك. وكانت المنظمة العربية للتربية والثقافة عرضت هذا الموضوع على المجلس التنفيذي في دورته الـ 86 المنعقدة في القاهرة بتاريخ أيلول/ سبتمبر 2007.

• مسألة صون موقع "القدس: المدينة القديمة وأسوارها"، وقضية الحفريات الإسرائيلية في منحدر باب المغاربة، وتقارير بعثات اليونسكو المتتالية في هذا الشأن وتقارير الخبراء الفلسطينيين والأردنيين بشأنه، وخاصة التقريران المهمان اللذان قدمتهما اليونسكو حول صون الموقع للجنة التراث العالمي في سنتي 2008 و2009¹⁸.

وكان من منجزات العمل العربي ما يلي:

1. تشكيل اللجنة العربية للتراث الثقافي العالمي والطبيعي تنفيذاً لقرار المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته 88 المنعقد في تونس للفترة 14-16/12/2008¹⁹.

2. توجيه مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (المراسلات) إلى مدير عام اليونسكو حول ما تتعرض له مدينة القدس من تهديدات لتراثها الثقافي العربي الذي تعمل "إسرائيل" على هدمه وطمسه ومنها تلك المتعلقة بمقبرة مأمّن الله (ماميلا)، وباب المغاربة... وغيرها.

3. تكثيف العمل الإعلامي الخاص بالتهديدات الإسرائيلية لعروبة القدس بإصدار الإيسسكو لكتاب باللغة الإنجليزية الموسوم بـ: Jerusalem and the Geopolitics of De-Palestinisation وذلك بالتعاون مع معهد الأبحاث التطبيقية - القدس في نيسان/أبريل 2007، الذي يتحدث عن بالقدس وما تتعرض له من مخاطر تهويد وتغيير هويتها العربية.

4. عقد ندوات دولية حول القدس حيث عقدت الأولى في لندن في كانون الأول/ديسمبر 1999 في المعهد الملكي للشؤون الدولية Chathan House، وتميزت بنجاح كبير وكان لها صدى إعلامي واسع النطاق²⁰.

كما عقدت الندوة الدولية الثانية في لندن أيضاً، في حين يخطط لعقد الندوة الثالثة في بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع البرلمان الأوروبي وبعض الأحزاب الأوروبية الناشطة في مجال القضية الفلسطينية والقدس.

5. التركيز على القدس في المؤتمر 18 للآثار والمؤتمر الاستثنائي للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، اللذان استضافتهما الجزائر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

وقد خصصت المنظمة العربية للتربية في هذين المؤتمرين، اللذين يتناولان التراث الثقافي العربي والحفاظ عليه والنهوض به، حيزاً خاصاً للقدس، وكلفت المهندس رائف نجم بإعداد دراسة تقدم لهذين المؤتمرين حول موقع "مدينة القدس القديمة وأسوارها" المسجل من قبل المملكة الأردنية الهاشمية على قائمة التراث العالمي سنة 1981، وقائمة التراث العالمي المهدد بالخطر سنة 1982، تتضمن المعايير التي تمّ على أساسها وضع القدس على قائمة الخطر، والمخاطر الحقيقية التي يواجهها الموقع، وما ينبغي على الدول العربية ومنظمة اليونسكو القيام به للحفاظ على المدينة المقدسة ومعالمها وتجنّبها ما تتعرض له من مخاطر تمسّ بها وبهويتها العربية.

6. دعم مؤسستين أساسيتين في القدس، هما: المتحف الإسلامي التابع للحرم الشريف ومكتبة المسجد الأقصى، تنفيذاً للقرار الذي أصدرته الدورة 14 لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي المنعقد في صنعاء 2004، استناداً للمشروعات التي كلف مدير هاتين المؤسستين بإعدادها والتي تبناها المؤتمر²¹.

7. إقرار اليونسكو للمشروع الأردني لتصميم جسر تلة المغاربة في القدس، إذ نجح الأردن بفضل التعاون والتنسيق مع الدول العربية الأعضاء في اليونسكو على حمل المجلس التنفيذي لليونسكو على اعتماد قرار، في دورته 181 المنعقدة في باريس، بمشاركة الأردن بشكل خاص بألية متابعة ومراقبة اليونسكو لتصميم موقع جسر تلة المغاربة في القدس، كموقع محمي ومدرج من الأردن على لائحة التراث الإنساني العالمي، وبما يراعي أصالة الموقع وتراثه الإسلامي وتكامله. وقد شارك في هذا الاجتماع وفد من وزارة الخارجية الأردنية برئاسة السفير الأردني في باريس، وضمّ دبلوماسيين وخبراء قانونيين من الوزارة، حيث اعتمد المجلس التنفيذي لليونسكو في قراره "المطالب الأردنية الأساسية إزاء موضوع تلة المغاربة"²². كما "أقر المجلس بوجود مخاوف عميقة لليونسكو إزاء المخططات والإجراءات الأحادية في موقع تلة باب المغاربة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتصميم الإسرائيلي للجسر في هذا الموقع"²³، مؤكداً على وجود معوقات أمام وصول الخبراء الأردنيين إلى موقع تلة المغاربة لأخذ القياسات اللازمة لتنفيذ

التصميم الأردني، محملاً سلطات الاحتلال الإسرائيلية "المسؤولية الكاملة في إعاقة وصول الخبراء الأردنيين إلى الموقع" للقيام بما يلزم لإخراج التصميم إلى حيز الوجود، مؤكداً في الوقت ذاته على "أن عملية متابعة مركز التراث العالمي لتصميم تلة باب المغاربة ما تزال مستمرة ومفتوحة"²⁴.

8. رفض المجلس التنفيذي لليونسكو في قراره لأي "إجراءات أحادية الجانب أو غيرها في موقع تلة المغاربة بموجب اتفاقية لاهاي حول حماية التراث الثقافي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة، الموقعة سنة 1954 كون أن القدس وضمنها تلة المغاربة أرض محتلة"²⁵، ووفقاً "لاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972" التي يستند إليها في التأكيد على "أصالة الموقع وتراثه الإسلامي وتكامله"²⁶.

9. إعداد المديرية العامة للآثار والتراث الثقافي الفلسطينية لكتاب بعنوان: "قائمة مواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية المتميزة في فلسطين" الذي قامت منظمة الإيسسكو بترجمته إلى العربية ونشره، داعية الدول العربية إلى الاستئناس به والاستفادة منه في وضع قوائمها التمهيدية الخاصة بمواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة العالمية الاستثنائية، للعمل على تسجيلها في قائمة التراث العالمي الثقافي والطبيعي²⁷.

10. تخصيص حكومة المملكة المغربية مبلغ 57 مليون درهم أي ما يعادل 6.7 مليون دولار أمريكي للاحتفاء بالقدس عاصمة للثقافة العربية لسنة 2009، وتوقيع اتفاق بهذا الشأن بين وزير الاقتصاد والمالية المغربي ومدير وكالة بيت مال القدس الشريف²⁸.

11. إسقاط اقتراح مركز التراث العالمي لتعديل المبادئ التوجيهية بشأن القوائم التمهيدية (المؤقتة) للدول التي تصب جميعها في مصلحة "إسرائيل" وإن لم تستطع الدول العربية تمرير اقتراحها بسبب رفض الولايات المتحدة و"إسرائيل" وأستراليا الشديد، إذ تم تأجيل البت فيه إلى الاجتماع القادم في إسبانيا، وقد أبدت السيدة سفير إسبانيا لدى اليونسكو، رئيس الدورة القادمة للجنة التراث العالمي تفهماً للمقترح العربي، وتجاوباً معه، واستعداداً للتعاون لضمان إسقاط القدس من القائمة التمهيدية (المؤقتة) الإسرائيلية²⁹.

12. التنسيق الكامل بين فلسطين والأردن، العضو في لجنة التراث العالمي، مما كان له أثر كبير في تعديل القرار الصادر عن لجنة التراث العالمي حول القدس، وهو ذو شقين؛ الأول: ويتناول صون الموقع، وهو ما لم يكن مُتَمَصِّناً في قرار اللجنة لسنة 2007. والثاني: خاص بالحفريات في منحدر باب المغاربة، حيث أُعطي الخبراء الفلسطينيون والأردنيون "مجالاً للإسهام فيما يتخذ من خطوات لصون الموقع، على ألا تتجاوز التدخلات الميدانية الإسرائيلية حال الصون التزاماً بمعاهدة لاهاي 1954 وبروتوكولاتها"³⁰.

13. إقرار لجنة التراث العالمي المنعقدة في كرايست شيرش - نيوزيلندا في 2007 لمشروع القرار المقدم من مركز التراث العالمي بشأن موقع القدس القديمة وأسوارها، المتضمن التأكيد على الالتزام بمعاهدات جنيف الأربعة لسنة 1949، ومعاهدة لاهاي الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي في حال النزاع المسلح لسنة 1954، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972، شريطة أن لا يؤثر كل ما تضمنه القرار "بأية صورة على القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، وبخاصة تلك الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الوضع القانوني للقدس"³¹، باعتبارها المرجعية الدولية للقضية الفلسطينية والنزاع الإسرائيلي - العربي.

14. تركيز اللجنة الملكية لشؤون القدس في الأردن على وجوب أن تحتل القدس مكانة خاصة في مناهج التعليم العام في الأردن، والأقطار العربية كافة، وكذلك في مناهج التعليم العالي. لذا قامت اللجنة بمفاتيح الجهات المعنية في الأردن واتحاد الجامعات العربية لإبراز القدس في المناهج التعليمية المدرسية والجامعية، وإيلائها أهمية خاصة في مجال الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه). الأمر الذي لقي تجاوباً جدياً، سواء على صعيد المناهج التعليمية العامة أم على مستوى الجامعات، بتخصيص مساقات إجبارية في بعضها واختيارية في بعضها الآخر حول القدس. كما نجحت اللجنة الملكية لشؤون القدس في حمل مدارس العديد من المدن الأردنية، وبخاصة في العاصمة عمّان، على تشكيل لجان أصدقاء القدس، وتخصيص أسابيع ثقافية وإعلامية ومعارض سنوية حول القدس، وهو ما يتماشى مع الفقرة الأولى من المادة (27) لاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972.

15. كما تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإطلاع الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي على ما يجري في القدس، سواء من خلال البيانات الصحفية التي تتناقلها وكالات الأنباء ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وبخاصة الفضائيات، والتي صدر الجزء الأول منها في كتاب بعنوان "القدس وسياسة أضعف الإيمان" سنة 2004، وسيصدر الجزء الثاني في وقت لاحق، بالإضافة إلى إعداد تقارير وثائقية حول الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية، وأهمها التقرير حول مقبرة مأمّن الله وباب المغاربة ودار الفصل العنصري.

16. كما تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإجراء مقابلات وحوارات صحفية وتلفزيونية محلية وعربية، وتشارك في جميع الندوات والمؤتمرات المحلية ذات الصلة بالقدس وفلسطين؛ مما يسهم في فضح المؤامرات والانتهاكات الإسرائيلية ضدّ القدس وتراثها الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية والأخطار التي تتهددها، منسجمة بذلك مع منطوق الفقرة الثانية من المادة (27) لاتفاقية الحماية لسنة 1972.

17. قامت اللجنة الملكية لشؤون القدس بوضع خطة إعلامية متكاملة بشأن القدس، نشرت في مجلة "الرابطة"، الصادرة عن الأمانة العامة لرابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي، بعنوان: "الحاجة إلى خطة إعلامية للتعريف بالقدس"³².

رابعاً: الدور الإسلامي في حماية التراث الثقافي للقدس:

يمكن استجلاء الدور الإسلامي في حماية التراث الثقافي للقدس من خلال المنظمات الإسلامية ذات الصلة بالقدس، وهي:

1. منظمات ذات طبيعة سياسية تنظيمية، متمثلة بـ: منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤتمرات القمم الإسلامية، والأمانة العامة ممثلة بشخص أمينها العام.

2. منظمات ذات طبيعة مهنية، أي منظمات متخصصة، وأبرزها: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسسكو)، والمؤتمرات العامة، والمجلس التنفيذي.

منذ ولادة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة الإيسسكو في سنة 1982، وهي تولي اهتماماً خاصاً بفلسطين والقدس وتراثها الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية

الاستثنائية، الأمر الذي ظهر جلياً في خطط عملها المتواترة. وقد تجلى هذا الاهتمام الاستثنائي بالقدس بإنشاء وحدة القدس الشريف، في إطار الإدارة العامة قبل 18 عاماً، تنفيذاً لقرار دورة الرباط؛ الدورة الرابعة للمؤتمر العام للمنظمة المنعقدة في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر 1991³³.

وتنفيذاً لقرارات المنظمة الإسلامية الإيسسكو، ومؤتمراتها العامة، ومجلسها التنفيذي؛ قامت الإدارة العامة بالنشاطات الآتية:

1. الأنشطة الميدانية:

- ترميم مجمع عائلة شاهين.
- إنتاج أفلام وثائقية عن القدس.
- ترميم مركز الجامعة الأثري في خان تنكر وحمام العين في جامعة القدس.
- ترميم وصيانة الوحدة الصحية في مدارس دار الأيتام.
- دعم مؤسسات ومراكز ثقافية بآلات التصوير.
- دعم مكتبة الأنصاري وتزويدها بتجهيزات مكتبية.
- تأهيل مشروع المتحف الإسلامي.
- تقديم الدعم المادي لحفظ التراث الشعبي وتوثيقه.
- دعم دائرة الآثار الفلسطينية برام الله.
- عقد ورش عمل لتكوين أطر متخصصة.
- دعم مادي لترميم مؤسسة إحياء التراث الإسلامي في القدس الشريف.
- دعم مادي للمركز الفلسطيني لتطوير الثقافة والفنون في القدس الشريف.
- دعم مشروع تطوير الآثار والتراث الثقافي في القدس.
- دعم مادي لمركز القدس الثقافي.
- دعم مادي لترميم مؤسسة إحياء التراث الإسلامي.
- دعم مادي لإحياء يوم التراث في جميع المحافظات الفلسطينية.

- دعم مشروع الحفريات الإنقاذية التي قامت بها دائرة الآثار الثقافية.
- تقديم الدعم لترميم مؤسسات ثقافية في القدس الشريف وصيانتها.
- دعم نشر كتاب للفتيان لتعريفهم بمعالم القدس وتاريخها.
- تقديم الدعم المادي والفني لترميم نادي البلدة القديمة في القدس.
- دعم مشروع تطوير مكتبة الآثار والتراث الثقافي في القدس.
- دعم ورشة عمل لتكوين أطر متخصصة في مجال ترميم المخطوطات³⁴.
- تنفيذ عشرات البرامج والأنشطة التربوية والثقافية والعلمية للمؤسسات الفلسطينية والمقدسية ذات الاختصاص، بما يمكن أبناء فلسطين وبخاصة في القدس من التصدي للاعتداءات الإسرائيلية اليومية التي تستهدف الإنسان والأرض والهوية³⁵.

2. الندوات والمؤتمرات:

- عقد ندوة "القدس وتراثها" في إطار الحوار الإسلامي المسيحي في الرباط للفترة من 19-21/10/1993، بهدف تسليط الأضواء على قضية القدس بجميع أبعادها الدينية والتاريخية والحضارية.
- عقد المؤتمر الدولي الأول حول حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، المنعقد في الرباط للفترة ما بين 7-8/6/2002.
- عقد المؤتمر الدولي حول توثيق الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني المنعقد في الرباط للفترة من 27/2-1/3/2003 بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية لاتحاد المحامين الشباب، والجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني³⁶.
- عقد يوم إعلامي حول جدار الفصل العنصري وأثره المدمر على المعالم الحضارية والبيئية في فلسطين المنعقد في الرباط بتاريخ 26/6/2004.
- عقد ندوة حول مستقبل المشروع الثقافي الفلسطيني المنعقدة في تموز/ يوليو 2003 في القاهرة، برعاية المجلس الأعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية³⁷.
- المشاركة في اجتماعات لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو³⁸.

- عقد المؤتمر الدولي الثاني حول حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين المنعقد في عمّان بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2004، والذي صدرت وقائعه بكتاب بعنوان: "حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين" عن الإيسسكو في سنة 2005³⁹.

3. الإصدارات والمطبوعات:

- القدس وتراثها الثقافي في إطار الحوار الإسلامي.
 - القدس الشريف: دراسة توثيقية، تاريخية وجغرافية للمدينة المقدسة، تأليف د. شوقي شقر.
 - ترجمة كتاب: لقد اغتصبتونا أرضنا: دراسة شاملة حول سياسات الاستيطان الصهيوني في فلسطين في مئة عام، تأليف فكتوريا والتز ويواخيم شيشا (مترجم عن الألمانية).
 - سلسلة "القرى الفلسطينية المدمرة": وقد صدرت بالتعاون مع جامعة بير زيت، والتي ستواصل الإدارة العامة للإيسسكو إصدارها بالتعاون مع جامعة القدس، نظراً لإقبال الأوساط العربية والإسلامية المتزايد عليها، واستجابة لطلب اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والعلوم والثقافة.
 - القدس والخليل في الرحلات المغربية: وهو من تأليف د. عبد الهادي التازي.
 - حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين: وهي بحوث وأوراق عمل المؤتمر الدولي الأول الذي عقدته المنظمة يومي 7-8/6/2002 في الرباط، برعاية الملك محمد الخامس.
 - الإيسيسكو في فلسطين: تقرير بعثة الإيسيسكو إلى فلسطين، وذلك للفترة من 20-22/11/1996 للوقوف على حقيقة الأوضاع التعليمية في فلسطين عامة والقدس الشريف خاصة.
 - القرارات الخاصة بالقدس الشريف الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية⁴⁰.
- وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الكتب والدراسات قد صدرت باللغات المعتمدة في عمل المنظمة الإسلامية، وهي: العربية والإنجليزية والفرنسية، وتم توزيعها على الدول الأعضاء وجهات الاختصاص فيها⁴¹.

4. الزيارات واللقاءات:

قام المدير العام للمنظمة بزيارة عمل إلى الأراضي الفلسطينية في الفترة ما بين 13-15/3/1999، وقد زار بصفة خاصة مدينة القدس الشريف، ومنها وجه نداءً عاجلاً إلى كافة الدول الأعضاء وأمناء المنظمات الدولية والإقليمية لتقديم العون العاجل للمؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية في فلسطين عامة، والقدس الشريف خاصة⁴².

5. البيانات والنداءات:

أصدرت المنظمة عشرات البيانات والنداءات استنكرت فيها الممارسات الإسرائيلية ضدّ الإنسان الفلسطيني، وتوجهت فيها إلى المجتمع الدولي وهيئاته ومنظماته، ودعت فيها إلى مناصرة الشعب الفلسطيني، وفضح الممارسات الإسرائيلية والانتهاكات المتكررة ضدّ مقدساته ومؤسساته ومشروعه التعليمي والتربوي والثقافي، والتي تمسّ يوماً الإنسان وممتلكاته الوطنية⁴³.

وفي ضوء الزيارات الميدانية التي قام بها خبراء المنظمة الإسلامية، والتي كشفت عن حجم الدمار الذي لحق بالمعالم الأثرية والتراث الثقافي في فلسطين والقدس، وفي ضوء التقارير الدورية وغيرها؛ فقد قررت المنظمة زيادة الموازنة الخاصة لحماية المعالم الأثرية والتراث الفكري في مدينة القدس الشريف، كما ستقوم بتكثيف الجهود والاتصالات مع المنظمات الدولية والإسلامية والعربية والهيئات الخيرية، للحصول على موارد مالية إضافية للإسهام في إعادة بناء ما دمره العدوان الإسرائيلي من معالم وآثار وترميمها، حفاظاً على المعالم المدنية للقدس الشريف، وفي إطار حماية معالمها المقدسية وتراثها الفكري والحضاري.

خامساً: فاعلية الدور العربي والإسلامي في حماية التراث الثقافي للقدس:

إن فاعلية الدور العربي والإسلامي في حماية التراث الثقافي للقدس محكومة بمنظومة من العناصر أبرزها:

1. المبادئ التي يستند إليها الدور العربي الإسلامي في حماية التراث الثقافي للقدس، المتمثلة بأن القدس أرض عربية محتلة شأنها شأن الضفة الغربية ومرتفعات

الجولان السورية، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة (الشرعية الدولية) التي تنصّ على أنه يتوجب على "إسرائيل" الانسحاب منها، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من حقّه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة التامة على كامل ترابه الوطني المحتل وعاصمتها القدس.

2. اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949.

3. اتفاقية لاهاي لحماية التراث الثقافي في حال النزاع المسلح لسنة 1954.

4. اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972.

5. القدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية المحتلة.

6. قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية والقدس، باستثناء المقدسات الإسلامية في القدس، والذي لا يعني بأي شكل من الأشكال التنازل عنها لـ "إسرائيل" بل للشعب العربي الفلسطيني، حيث تكمن السيادة فيه ولا ينتقص من حقّه في تقرير مصيره والاحتفاظ بسيادته على الأرض الفلسطينية احتلال "إسرائيل" لها، لا سيّما وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد له، باعتراف عربي شامل ودولي شبه مطلق.

كما أن الدور العربي والإسلامي في حماية التراث الثقافي والطبيعي للقدس محكوم بمنظومة الأهداف المتوخاة من هذا الدور وأبرزها:

1. إلزام "إسرائيل" بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة والقدس في مقدمتها.

2. إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس.

لذا ومهما حققت منظمات أو مؤسسات العمل العربي الرسمي ذات الطبيعة السياسية والمتخصصة، التي سبق التطرق إليها آنفاً، من نجاحات على صعيد حماية التراث الثقافي والطبيعي لمدينة القدس، والتي يبدو أنها كانت نسبياً أكثر فعالية من مؤسسات العمل الرسمي الإسلامي المشترك؛ تظلّ على الرغم من كل ذلك ذات أثر ضيق ومحدود يتعامل مع القدس بالقدر الذي تتيحه له سلطات الاحتلال الإسرائيلية، والتي تعمل بكل الوسائل على طمس الهوية الثقافية العربية الإسلامية للقدس من خلال سياسات استيطانية استعمارية إحلالية وتهويدية شاملة لجميع مناحي الحياة

المجتمعية في القدس، وبخاصة على الصعيد الديموغرافي والحضاري والديني والتراث الثقافي والطبيعي. ومهما حققت من نجاحات فإنها تبقى قاصرة عن مواجهة مسلسل السياسات التهودية والاستيطانية الاستعمارية الإحلالية للضفة الغربية، وبخاصة في القدس، بهدف الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة والاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لـ"إسرائيل".

وحتى على صعيد حماية التراث الثقافي والطبيعي للقدس، فإن منظمات العمل الرسمي العربي والإسلامي ستبقى تواجه محاولات "إسرائيل" المتكررة لإسقاط القدس من قائمة التراث العالمي، وذلك بالتآمر مع بعض الدول الفاعلة في لجنة التراث العالمي، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، والتي تجلت بوضوح بتشكيل لجنة فنية لمعاينة حالة الحفاظ على التراث الثقافي لمدينة القدس وأسوارها، بناءً على اقتراح أمريكي لم تعارضه "إسرائيل" على غير عاداتها مما يشتم منه رائحة مؤامرة أقطابها الظاهرون أمريكا و"إسرائيل" وأستراليا ورئيس البعثة الذي لم يوافق على اقتراح ضم خبير في الآثار الإسلامية، هو عبد العزيز بشاوش، واستبعاد عالم الآثار "أوليك جرابا"، وهو الوحيد الذي يعدّ متخصصاً في القدس من بين أعضاء اللجنة، الذي رفضت "إسرائيل" السماح له بدخول البلاد. وكان ذلك موضع احتجاج المجموعة العربية، إذ تشير المذكرة الأردنية التي أعدّها ممثل الأردن في لجنة التراث العالمي، د. عبد السميع أبو دية، إلى أن "المجموعة العربية في منظمة اليونسكو احتجت لدى مدير عام المنظمة لأن البعثة لم تضم خبيراً بالآثار الإسلامية، وهو عالم الآثار عبد العزيز بشاوش إلى أعضائها"⁴⁴، لا سيما أن البعثة كانت تؤدي عملها في القدس وسط أجواء مريبة، بطلبها إجراء تعديلات على البرنامج المعدّ سلفاً ليشمل موضوعين جديدين، هما: أسطح البيوت في القدس القديمة، وبركة حزقيا، وهو الطلب الذي كانت دائرة الأوقاف الإسلامية قد رفضته لأن هذين الموضوعين يعبران عن أفكار إسرائيلية⁴⁵.

وكانت الدكتور ريتا عوض قد لمّحت في كلمة لها عن المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة إلى وجود مثل هذه "المؤامرة" قائلة: "ساد شعور عربي له ما يبرره لدى المجموعة العربية في اليونسكو بأن إسرائيل ما وافقت على استقبال هذه البعثة بعد سنوات من رفض قبول بعثات من اليونسكو إلا بوجود ضمانات من المنظمة الدولية بأن يكون تقرير البعثة موافقاً لمطالب إسرائيل ومحققاً لها"، وأشارت بدورها إلى عدم

وجود أي خبير عربي أو مختص بتراث المنطقة ضمن أعضائها. وقد تحول الشك إلى يقين، حسب تأكيد الدكتور ريتا، التي أضافت في هذا السياق قائلة:

وقد أصبح شك السفراء العرب في اليونسكو يقيناً بعد لقاءهم مع رئيس مركز التراث العالمي في اليونسكو، الذي رأس البعثة وتقديمه بعد امتناع تقريراً شفهيّاً مختصراً عن نتائج الزيارة، ظهر فيه جلياً أن البعثة لا تذكر أن القدس مدينة محتلة، ولا تحمّل أية مسؤولية للاحتلال عن تردي الأوضاع المعيشية في المدينة بوجوهها جميعاً، بما فيه مواقع التراث الثقافي⁴⁶.

والأخطر من كل ذلك هو ما ورد في العبارات التالية: ”ولعل أخطر ما صرح به أن القدس لا تستجيب في وضعها الراهن لشروط التسجيل على قائمة التراث العالمي، مما يوحي بخطر إسقاطها عن هذه القائمة!!!“⁴⁷.

وتتضح خطورة هذه المؤامرة من نجاح ”إسرائيل“ في تسجيل ثلاثة مواقع على قائمة التراث العالمي من مجموع 26 موقعاً من جهة، وأن ”إسرائيل“ كانت قد تقدمت سنة 2000 بطلب لتوسعة موقع مدينة القدس القديمة على قائمة التراث العالمي بهدف إضافة معبد يهودي، في محاولة سافرة منها للتدخل في ملف المدينة، لتعود الآن وتطالب بشطب القدس من لائحة التراث العالمي بعد أن نجح الأردن بتسجيلها على لائحة التراث العالمي سنة 1981، وعلى لائحة التراث العالمي المههد بالخطر سنة 1982.

خاتمة:

وختاماً فإن استعراض الدور العربي والإسلامي في الحفاظ على التراث الثقافي لمدينة القدس تمّ من خلال الوثائق والمراجع التي تمّ الاطلاع عليها، والتي تبين ما استطاعت المنظمات العربية والإسلامية القيام به للحفاظ على التراث الثقافي لمدينة القدس في محيط دولي صعب للغاية، ودعم غير محدود للاحتلال الإسرائيلي من الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لها من جهة، وتواطؤ دول أخرى تماشياً مع الضغوط الأمريكية من جهة أخرى، وفي ظلّ الافتقار إلى إرادة عربية وإسلامية موحدة، وضعف في الإرادة السياسية، ووجود الخلافات العربية - العربية، والإسلامية - الإسلامية، دون وعي وإدراك يتناسبان مع تطلعات الخطر الصهيوني الذي يستهدف كل تاريخنا وثقافتنا وهويتنا عرباً كنا أم مسلمين. يلاحظ أنه يمكن أن يلعب المال العربي دوراً كبيراً

في الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي والحضاري للقدس إلى جانب الإرادة السياسية، ومن المؤسف أن المنظمات العربية والإسلامية كانت تفكر في كثير من الأحيان عند اتخاذ قرارات كيف ستجمع المال أو تطلب توزيعه على الدول بنسب معينة، في الوقت الذي يمكن لرجل أعمال عربي واحد، أو مؤسسة عربية واحدة، أو دولة عربية، أو إسلامية واحدة، ممن أنعم الله عليهم بوفرة المال؛ تغطية كل احتياجات هذه المنظمات العربية والإسلامية لتعمل بكامل راحتها وطاقاتها وتنفق بسخاء لكل ما يحتاجه حفظ التراث الثقافي لمدينة القدس.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا، متى سيتنبه أغنياؤنا من العرب والمسلمين إلى أن الإنفاق على القدس بكل ما تحتاجه هو دفاع عن الأمة كلها عربية وإسلامية، ودفاع عن تاريخها وحضارتها وهويتها، ودفاع عن أقطارها ونظمها المجتمعية وبخاصة السياسية.

وجدير بالذكر أيضاً أن الإرادة العربية والإسلامية وتوحيد كلمتها وجمع صفها، يحتاج إلى توظيف كل سياسات دولها الخارجية والداخلية من أجل القدس وفلسطين، لتفرض احترامها على العالم من جهة، وليحسب الآخرون حساب مصالحهم معنا إذا ما وقفوا ضدنا، ضد الحق والعدل والمساواة، ضد الشرعية الدولية وتنفيذ قراراتها من جهة أخرى. وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.

والله ولي التوفيق

هوامش البحث الأول

¹ مقتطفات من قرارات الشرعية الدولية (هيئة الأمم المتحدة: الجمعية العامة ومجلس الأمن): لمزيد من التفاصيل راجع: محمود عواد، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947-1994 (عمّان: منشورات اللجنة الملكية، 1995)، ج1: وفاروق الشناق وآخرون، القدس في قرارات الأمم المتحدة من 1995-2008، (عمّان: 2009): وفاروق الشناق، القدس في الشرعية الإسلامية (عمّان: منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس)، ص 28 وما يليها.

² قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم 194 في 1948/12/11، انظر:

UN General Assembly (GA), 3rd session, 11/12/1948, UN Doc A/RES/194, in:

<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/C758572B78D1CD0085256BCF0077E51A>

³ تقرير طارق الأشقر، موقع الجزيرة.نت، 2009/6/17، انظر: www.aljazeera.net

⁴ نظمي الجعبة، وسعاد العامري، سجل رواق للمباني التاريخية في فلسطين، سلسلة رواق في تاريخ العمارة في فلسطين (9) (رام الله: مركز المعمار الشعبي (رواق)، 2006)؛ وثيقة مهمة للحفاظ على التراث الثقافي، الكاتب يوسف الشايب، جريدة الأيام، فلسطين، 2009/6/17.

⁵ وثيقة مقدمة من المدير العام إلى المجلس التنفيذي بشأن القدس والأوضاع التربوية والثقافية في فلسطين رقم م ت/د/9 و/9 في 2007/11/7.

⁶ المرجع نفسه.

⁷ المرجع نفسه.

⁸ رؤية القدس عاصمة الثقافة العربية 2009.

⁹ المرجع نفسه.

¹⁰ المرجع نفسه.

¹¹ المرجع نفسه.

¹² لمزيد من التفاصيل راجع: فاروق الشناق، القدس في السياسة الأردنية (عمّان: منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2008).

¹³ وثيقة مقدمة من المدير العام إلى المجلس التنفيذي بشأن القدس والأوضاع التربوية والثقافية في فلسطين رقم م ت/د/87 و/9.

¹⁴ لمزيد من التفاصيل راجع: فاروق الشناق، القدس في الشرعية الإسلامية.

¹⁵ وثيقة مقدمة من المدير العام إلى المجلس التنفيذي بشأن القدس والأوضاع التربوية والثقافية في فلسطين رقم م ت/د/87 و/9 ووثيقة رقم: م ت/د/88 و/10 في 2008/5/2-4/28.

¹⁶ المرجع نفسه.

¹⁷ المرجع نفسه.

¹⁸ وثيقة مقدمة من المدير العام إلى المجلس التنفيذي بشأن القدس والأوضاع التربوية والثقافية في فلسطين رقم م ت/د/88 و/10.

¹⁹ وثيقة مقدمة من المدير العام إلى المجلس التنفيذي بشأن القدس والأوضاع التربوية والثقافية في فلسطين رقم م ت/د/88 و/10.

²⁰ المرجع نفسه.

²¹ المرجع نفسه.

²² اليونيسكو تقرر المشروع الأردني لتصميم جسر تلة باب المغاربة في القدس، مؤسسة القدس الدولية، 2009/5/3، انظر: <http://www.alquds-online.org>

²³ المرجع نفسه.

²⁴ المرجع نفسه.

- ²⁵ المرجع نفسه.
- ²⁶ المرجع نفسه.
- ²⁷ "التقرير النهائي والقرارات والتوصيات"، مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، الدورة الخامسة عشرة، مسقط، عمان، 8-9/11/2006.
- ²⁸ وثيقة رقم م ت/90/9 ومقدمة من المدير العام بشأن القدس: الأخطار المحدقة بالتراث في القدس وغزة، والأوضاع التربوية والثقافية والعلمية في فلسطين.
- ²⁹ وثيقة مقدمة من المدير العام إلى المجلس التنفيذي بشأن القدس والأوضاع التربوية والثقافية في فلسطين رقم م ت/د/88 و10.
- ³⁰ المرجع نفسه.
- ³¹ المرجع نفسه.
- ³² عبد الله كنعان، "الحاجة إلى خطة إعلامية للتعريف بالقدس"، مجلة الرابطة، الأمانة العامة لرابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي، المجلد 6، العدد 1، كانون الثاني/يناير 2006، ص 101-128.
- ³³ قارن: محمد الغماري، "جهود الإيسيسكو في مجال حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين"، حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين (وقائع المؤتمر الدولي الثاني) (عمان: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، 2005)، ص 211.
- ³⁴ المرجع نفسه، ص 211 وما بعدها.
- ³⁵ المرجع نفسه.
- ³⁶ المرجع نفسه، ص 214.
- ³⁷ المرجع نفسه، ص 215.
- ³⁸ المرجع نفسه.
- ³⁹ المرجع نفسه.
- ⁴⁰ المرجع نفسه، ص 216 وما بعدها.
- ⁴¹ المرجع نفسه، ص 217 وما بعدها.
- ⁴² المرجع نفسه، ص 218.
- ⁴³ المرجع نفسه، ص 218 وما بعدها.
- ⁴⁴ خبار الآداب "الأخدود العظيم" محاولة إسرائيلية "لاختراق إفريقيا" 2004/4/25.
- ⁴⁵ المرجع نفسه.
- ⁴⁶ المرجع نفسه.
- ⁴⁷ المرجع نفسه.

المبحث الثاني دور العلماء والأكاديميين في الحفاظ على التراث الثقافي للقدس

د. عبد الجبار سعيد

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم، على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإن الله عز وجل بارك في المسجد الأقصى وما حوله، وهذا يشمل فلسطين والشام ومصر على أقوال كثير من العلماء، قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا لَهُ حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ الْإِنشَاءِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة الإسراء: آية 1). فالقدس الشريف درة فلسطين المباركة، ودرة القدس المسجد الأقصى المبارك، أعاده الله إلى رحاب الإسلام وحوزة المسلمين، والقدس مكان معراج النبي صلى الله عليه وسلم إلى السماء، وقدسيتها ممتدة عبر التاريخ الإنساني، حيث بُني المسجد الأقصى بعد المسجد الحرام بأربعين عاماً، كما ثبت في صحيح البخاري ومسلم من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه¹.

ومما لا شك فيه، أن هذه القداسة التاريخية جعلت القدس محلّ استهداف من قبل الحضارات الإنسانية المتعاقبة، ومهوى أفئدة الأنبياء وأتباعهم منذ زمن أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام، وخاتمهم جميعاً سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي صلى بهم إماماً في رحلة الإسراء والمعراج، الأمر الذي يؤكد بالنسبة لنا أحقيتنا في السيادة على القدس.

والسؤال الذي يجب أن نتوقف أمامه اليوم، ما هو الدور المأمول لكل من العلماء والأكاديميين في الحفاظ على تراث هذه المدينة المقدسة، والحفاظ على قدسيتها وإسلاميتها وعروبقتها من حيث النتيجة؟ والأمر هنا لا يتناول علماء الشريعة وحدهم، وإنما يمتد ليشمل علماء التخصصات ذات العلاقة بهذا التراث الإنساني الإسلامي

العربي المقدس، بالإضافة إلى الأكاديميين والباحثين في شتى العلوم ذات العلاقة. وهذا المأمول هو ما سنحاول الوقوف على طبيعته ومضامينه في هذه الورقة.

أولاً: التراث الثقافي لمدينة القدس:

تؤكد كل الشواهد أن المسيرة العلمية والثقافية في مدينة القدس بدأت تتميز منذ الفتح الإسلامي لها، واستمرت حتى يومنا هذا، ولكن تدلّ المؤشرات الكثيرة على أن هذه المسيرة لم تمض على وتيرة واحدة من الازدهار والرقي والنضوج الفكري والثقافي، بل تعرّضت إلى هزات عنيفة ارتبطت بالأجواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي مرّت بها مدينة القدس في حقب تاريخها الطويل. ومن أبرز معالم هذا التراث الثقافي:

1. العمارة الإسلامية في المسجد الأقصى بكل مكوناته، وفي الأحياء المحيطة به: وما تزال هذه العمارة بطابعها الإسلامي شاهداً على جذرية هذا التراث العربي الإسلامي في مدينة القدس.

2. المدارس: إن أكثر المباني الإسلامية في القدس هي المدارس التعليمية. فمثلاً، يذكر أوليا جلبي أن عدد المدارس والزوايا في القدس خلال القرن 11 هجري كان 630 مدرسة.

3. المكتبات: لقد أنشئت المكتبات في بيت المقدس، منذ بداية الفتح الإسلامي لها، وتعدّ مكتبات المساجد والجوامع من أولى تلك المكتبات التي انتشرت في بيت المقدس، وقد ضمت بين جنباتها الكثير من المؤلفات والمسانيد والجوامع، ثم أصبحت تنتشر هذه المكتبات عبر المدارس والزوايا العلمية والصوفية عبر التاريخ الإسلامي. كما نشأت مكتبات العائلات الخاصة، والمكتبات الشخصية في بيت المقدس.

4. المخطوطات: لقد حفلت المكتبات في بيت المقدس عبر التاريخ بكم وافر من المخطوطات، في مختلف الموضوعات، وقد ضمت المكتبات المقدسية بين جنباتها آلاف المخطوطات، فمكتبة المسجد الأقصى تحوي 434 مخطوطاً؛ منها 85 مخطوطاً في علوم القرآن، و76 مخطوطاً في الفقه الإسلامي، و50 مخطوطاً في اللغة العربية، و49 مخطوطاً في علوم الحديث.

ثانياً: المخاطر التي يتعرض لها التراث الثقافي المقدس:

ثمة العديد من المخاطر التي يتعرض لها التراث الثقافي في القدس، أما أبرزها فيتلخص فيما يلي:

1. ما يتعرض له المسجد الأقصى بكل مكوناته، بما فيها حائط البراق، والمسجد القبلي، وقبة الصخرة المشرفة، وتتعدد صور هذه المخاطر بتعدد الأطماع التي تسيطر على عقلية الاحتلال، الساعية لتدمير كل أثر للتراث الإسلامي، وطبعه بالطابع اليهودي الصهيوني.

2. الحفريات الأثرية في القدس: بدأت تلك الحفريات منذ عهود مبكرة في النصف الثاني من القرن 19.

3. الاعتداء على المعاني والمقامات الروحية والرمزية للمدينة المقدسة وتراثها الثقافي: بما في ذلك القيام بأعمال المصادرة والتشويه وتغيير الأسماء وغيرها.

4. مصادرة الأبنية والعقارات العربية والإسلامية.

5. محاصرة المؤسسات الثقافية ومنعها من أداء مهامها: بما في ذلك الجامعات والمعاهد العربية والإسلامية مثل المعهد العربي، وجامعة العلوم والتكنولوجيا في أبو ديس، وبيت الشرق وغيرها، بالإضافة إلى محاصرة القدس ومنع المثقفين من الوصول إليها، بل وإبعادهم عنها، ومنع كل ما من شأنه أن يربط القدس بهويتها العربية والإسلامية، كما حصل عندما منعت سلطات الاحتلال أبناء القدس من إطلاق احتفالات الإعلان عن القدس عاصمة للثقافة العربية. وقد امتد هذا العدوان ليصل إلى المكتبات ودور الثقافة، حيث قامت سلطات الاحتلال بمصادرة العديد من المكتبات ومحتوياتها، وعملت على إتلاف الكتب والمخطوطات، ومن ذلك أنها استولت سنة 1967 على مكتبة متحف الآثار الفلسطيني².

ثالثاً: دور العلماء والأكاديميين في الحفاظ على التراث الثقافي لمدينة القدس:

إن الدور المنوط بالعلماء والأكاديميين دور استراتيجي ومحوري في إطار الحفاظ على بيت المقدس وتراثها، ونود أن نؤكد في هذا المقام على أن الدور المطلوب في مجمله إحياء هذا التراث المقدسي وليس مجرد الحفاظ عليه، فعملية إحياء التراث ذات مفاعيل أشمل وأوسع وأرسخ في تثبيت هوية القدس من جهة، ومواجهة المشروع الصهيوني من جهة أخرى. مع العلم أننا من حيث المبدأ لسنا من أنصار تقديس التراث ولا من أنصار إخراجه من إطار الجهد البشري، القابل للصواب والخطأ، هذا من جهة الموقف الفكري منه قبولاً أو رداً، وإنما ندعو لإعادة إنتاج هذا التراث المقدسي بصورة مبصرة واعية، تقبل وترفض في ضوء معيار التوافق والانسجام مع معتقد الأمة وشريعتها ومبادئها وثوابتها. ولسنا مع أن يدعنا حرصنا على هذا التراث المقدسي إلى أن نخرج التراث بقضه وقضيضه كما هو، بل إن عملية الإحياء التي ندعو لها، تدعو إلى ترتيب سلم الأولويات حسب الأهمية والمنفعة المأمولة مما يعاد إنتاجه، وتدعو إلى تحديد الموقف من المضمون الثقافي والفكري من هذا التراث، ليوضع في دائرة القبول والاستحسان، أو دائرة النقد والتعديل، وربما الرفض وعدم بث الروح فيه من جديد، أو إعادة الإنتاج مرفقة بموقف فكري واضح جلي من مضمون ما يعاد إنتاجه. ونحن نعتقد أن هذه الرؤية هي التي ينبغي أن تكون حاكمة ومرافقة لجهود إحياء هذا التراث التي نتحدث عنها تالياً:

1. إعداد الدراسات الشرعية والفتاوى التي تحفظ التراث الثقافي وتعمل على

إحيائه: ونحن نعتقد أن هذه القضية مسألة في غاية الأهمية، بل إن تحديد الموقف الشرعي منها ومن جزئياتها لا يقل شأنًا عن تحديد الموقف الشرعي من تدويل القدس أو التنازل عنها أو عن جزء منها، أو بيع الأراضي والمنازل أو غير ذلك، ويدعونا إلى تبني هذا الموقف ثلاثة مبررات:

الأول: إدراك أثر الحفاظ على التراث في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية لبيت المقدس.

الثاني: إدراك أن الدافع الديني هو الحاضر أو المستحضر وراء المواقف الصهيونية الساعية إلى طمس الهوية التراثية لبيت المقدس، وحرفها باتجاه يخدم الاحتلال.

الثالث: إدراك أن جزءاً كبيراً من هذا التراث ذو طابع شرعي، يتعلق بالقرآن أو السنة أو غيرهما من الدراسات الشرعية، كما تبين لنا في محتويات مكتبة المسجد الأقصى نموذجاً، وكذا الحجارة والآثار التي يشكل المسجد الأقصى بكل محتوياته جزءاً لا يتجزأ منها.

وضمن هذه المهمة ثمة أسئلة شرعية تطرح أمام العلماء لا بدّ أن يحددوا موقفهم الشرعي منها بوضوح، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ما الموقف الشرعي من بيع التراث المقدسي لأية جهة من الجهات، أياً كان هذا التراث: كتاباً أو مخطوطاً أو أثراً مادياً أو نحو ذلك؟
- وما الموقف الشرعي من الأشخاص والجهات الذين يتعاونون مع الأشخاص والجهات التي تسعى للحصول على هذا التراث والسيطرة عليه، ومن ثم إخفاؤه أو تدميره أو تزويره؟
- وهل تندرج عملية إحياء هذا التراث ضمن الأعمال المشروعة التي تستحق دعماً مالياً ينفق عليها من أموال الزكاة، أو الجهاد أو نحو ذلك؟
- وأين تقع عملية الإحياء هذه في سلم الأولويات الشرعية ضمن مشروع مواجهة الاحتلال واستهدافه لفلسطين عموماً وبيت المقدس خصوصاً؟

ويضاف إلى مهمة الفتوى إعداد البحوث والدراسات وتحقيق المخطوطات والكتب ونشرها ونحو ذلك، وأحب أن أشير هنا إلى اهتمام هيئة علماء فلسطين في الخارج بهذا الأمر ضمن أهدافها وخططها ولجانها، ونحن لدينا لجنتي الفتوى التي تتشكل من خيرة علماء فلسطين في الخارج، ولجنة البحوث والدراسات التي تضمّ عدداً من الباحثين المتميزين، وكلتا اللجنتين مطلقة الصلاحية بل وتضعان ضمن خططهما التواصل مع أبناء الأمة لتحقيق هذا الغرض.

2. إعداد الدراسات العلمية الأكاديمية حول التراث الثقافي المقدسي: ومن

الموضوعية أن نشير هنا إلى أن اهتمامنا ببيت المقدس وبأكناف بيت المقدس، ما يزال في كثير من الحالات ذا طابع عاطفي مشاعري، وهذا بحدّ ذاته أمر جيد ومقبول، ولكنه ليس كافياً في معركة الحفاظ على التراث المقدسي وإحيائه. ولذلك، فإن الباحثين والأكاديميين، ومؤسسات البحث العلمي، ومراكز الدراسات، مدعوة اليوم أكثر من أي

وقت مضى إلى بذل المزيد من الجهد، لتبني وإعداد الدراسات المقدسية التي تسهم في تثبيت الهوية العربية الإسلامية للقدس، وتعمل على إحياء التراث المقدسي، سواء كانت هذه الدراسات تاريخية أو أنثروبولوجية أو حضارية أو ثقافية فكرية، وغير ذلك. ولعل من أنجع السبل في سبيل تحقيق هذه المهمة أن يتولى جزء كبير من طلبة الدراسات العليا في العالم العربي والإسلامي هذا الأمر، وهذا يتطلب تسهيل مهمتهم من قبل الأقسام الأكاديمية والجامعات كما سنشير إليه لاحقاً.

3. تحقيق المخطوطات والكتب وإحيائها: ولا يخفى ما لهذه العملية من أثر في إعادة إحياء التراث في بيت المقدس، ذلك أن عملية التحقيق هذه هي بمثابة بثّ الروح في الجسد من جديد فهي من جهة تحافظ على الكتاب والمخطوط وتعيده إلى دائرة الضوء والاهتمام. وهي من جهة أخرى تبث الحياة في المضمون العلمي والثقافي للكتاب أو المخطوط، ولا شك بأن هذه العملية تحتاج إلى دعم واهتمام غير عاديين حتى تؤدي ثمارها، خاصة من قبل مؤسسات النشر والجامعات، وغيرها من المؤسسات البحثية العملية، ضمن جهود متضافرة منسقة بين كل الأطراف المعنية.

4. إحياء دور المكتبات: لقد كان للمكتبات دور كبير عبر التاريخ في عملية الحفاظ على الهوية الثقافية، فهي خزانة الثقافة والحضارة والأدب، ولطالما شكل وجود المكتبات معلماً حضارياً للأمم والشعوب، ولذلك كان من غير المستغرب أن تتعرض المكتبات المقدسية لما تعرضت له من قبل الاحتلال الصهيوني. وعليه، فإن إحياء دور المكتبات يسهم إسهاماً فعالاً في مواجهة المشروع الصهيوني من جهة، ويمثل رافعة مهمة في الحفاظ على التراث المقدسي وإعادة إحيائه من جهة أخرى، وليس المطلوب هنا أن تدعم المكتبات لتحافظ على قدرتها على البقاء فقط، بل نتجاوز ذلك إلى تهيئتها لتصبح في متناول الباحثين وطلبة العلم، قراءة وبحثاً وارتداداً، بل ودوراً للنشر وتبني الدراسات والباحثين في القضايا المقدسية. ولعل من أفضل الجهود المطلوبة في هذا الزمان وضع تلك المكتبات على خريطة التكنولوجيا والشبكة العنكبوتية لإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من الباحثين في العالمين العربي والإسلامي على وجه الخصوص للاطلاع عليها والاستفادة منها.

5. دعم المثقفين والعلماء المقدسيين والمؤسسات الثقافية والعلمية المقدسية: فإذا اتفقنا أن هذه المؤسسات هي محضن المشروع الثقافي وإحياء التراث جزء منه، فإن دعم هذه المؤسسات والحفاظ على وجودها، بل وإيجاد المزيد منها، يسهم إسهاماً

فعالاً في الحفاظ على التراث وإعادة إحيائه، سواء كانت هذه المؤسسات جامعات أم مراكز دراسات وبحوث أم مدارس. ولا يخفى على أحد ما كان لهذه المدارس من دور في جعل القدس محطة إشعاع حضاري وعلمي على مستوى الدولة الإسلامية، بل وعلى مستوى العالم عبر التاريخ الإسلامي في بيت المقدس، بل إن هذه المدارس كانت صاحبة الأثر الكبير في مواجهة الاحتلال الصليبي وإعادة بيت المقدس إلى رحاب الإسلام عبر الفتح الصلاحي³، كالمدرسة الغزالية مثلاً وغيرها.

ولعل أوجه دعم هذه المؤسسات متعددة، يهمننا منها بالإضافة إلى الجانب المادي، الدعم العلمي والأكاديمي والثقافي من المؤسسات المناظرة والمائلة في العالمين العربي والإسلامي، عبر تبادل زيارات الوفود وتبادل الخبرات ما أمكن، وعبر المؤاخاة بين المؤسسات المتناظرة في بيت المقدس والخارج العربي والإسلامي بل والعالمي. وعبر تعميم التواصل المعرفي والثقافي بين أصحاب التخصصات الواحدة أيضاً، ويمكن إنشاء هذه المجموعات المتخصصة وتحقيق هذا الدعم عبر الإنترنت.

6. تبني البرامج الدراسية المتخصصة في بيت المقدس والتراث الثقافي المقدسي وتدريب الباحثين المتخصصين في الدراسات المقدسية: ولا يخفى أن هذه المهمة تتوجه نحو الجامعات الفلسطينية والعربية والإسلامية، وقد سبق لاتحاد الجامعات العربية أن تبني توصية بإدراج مقرر دراسي حول القدس ضمن مساقات التدريس في الجامعات العربية، ولكن هذا لا يعدّ كافياً، فضلاً عن أن حجم الالتزام به ما زال قليلاً. إن المطلوب اليوم تبني خطط وبرامج دراسية متكاملة حول القضية الفلسطينية عموماً، وحول بيت المقدس خصوصاً، سواء في الجانب السياسي أم القانوني أم التراثي أم الديموغرافي أم الاجتماعي وغير ذلك من الجوانب الكثيرة، ونحن ندرك أن تبني هذه البرامج قد لا يكون مشجعاً كثيراً للجامعات والطلبة والأساتذة والمفكرين بادئ الأمر، بحكم العوامل السياسية والاقتصادية، ولكن الأمر يستحق منا المحاولة والدعم، وذلك بالتواصل مع منظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد العام للجامعات العربية، والاتحاد العام للجامعات الإسلامية، وأكبر قدر ممكن من الجامعات نفسها. وحتى يتمّ تسهيل طرح المشروع والدعوة إليه، فإننا مدعوون لبلورة مشروع خطة دراسية أكاديمية متكاملة لتخصصي الدراسات الفلسطينية، والدراسات المقدسية، وعرضها على الجهات المعنية لعلها تجد قبولاً.

7. متابعة المعارك القانونية والثقافية في المحافل الدولية: وتكمن أهمية ذلك في الحفاظ على التراث المقدسي، ومنع العدوان الصهيوني عليه، ويجب أن نقر بأن أداءنا في العالم العربي والإسلامي في هذه المسألة في غاية الهامشية وقلة الأثر، وأن إدراكنا لأثر هذا الجانب على الاحتلال الصهيوني ما زال محدوداً بقدر كبير، وما فجره العدوان الغاشم على غزة في المعركة القانونية ومدى أثرها على الجانب الصهيوني، ومدى تأخر اهتمامنا بها، لهو خير مؤشر على أهمية هذا الموضوع وضرورة متابعته أمام المحافل القانونية الدولية عموماً، والثقافية منها على وجه الخصوص، مثل اليونسكو وغيرها. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن هناك العديد من القرارات المهمة التي صدرت حول القدس والعدوان الصهيوني عليها، ولم تلقَ الاهتمام والمتابعة الكافيين، لتعرية موقف الاحتلال المخالف والرافض لتطبيق هذه القرارات والعمل على إلزامه بمقتضاها. وأكدت تلك القرارات على "اعتبار القدس الشرقية بأنها تحت الاحتلال، وعدم جواز احتلال أراضي بالقوة، وبطلان ضمّ القدس لإسرائيل، وتحذير إسرائيل من إجراء أي تغيير في معالم المدينة المقدسة، سياسياً أو قانونياً أو جغرافياً أو سكانياً". كما أشارت بعض القرارات إلى "اعتبار الإجراءات التي نفذتها إسرائيل في القدس الشرقية بأنها أعمال عدوانية"⁴.

وكذلك قرارات اليونسكو في الحفاظ على الممتلكات الثقافية خصوصاً في القدس القديمة، والمحافظة على جميع المواقع أو المباني وغيرها من الممتلكات في المدينة القديمة. والامتناع عن أي عملية من عمليات الحفريات، أو أي عملية لنقل هذه الممتلكات أو تغيير معالمها أو ميزاتها الثقافية، وأدانت في قرارها بتاريخ 1990/1/20 "استمرار إسرائيل في تغيير الطبيعة التاريخية للمدينة"⁵.

8. استخدام وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في حملات التوعية والتعبئة المتعلقة بالتراث الثقافي للقدس: ويتوجب علينا نقل التراث المقدسي بأساليب سهلة ومؤثرة للإنسان العادي بحيث يظل على تواصل دائم بالقدس وتراثها. وينطبق على ذلك المقالات والأخبار والأعمدة الثابتة في الصحف، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، والأفلام الوثائقية، ومواقع الإنترنت. كما ينطبق على منابر المساجد والكنائس، والمسارح... وغيرها.

خاتمة:

وهكذا فقد تبين لنا أن التراث الثقافي لمدينة القدس، تراث في غاية الثراء والأهمية، وهو ركن ركين في معركة الحفاظ على هوية القدس العربية الإسلامية، وهذا التراث الذي يتعرض في ظلّ الاحتلال الصهيوني لأشرس حملات الطمس والتشويه، يستحق منا جميعاً جهداً مميزاً وخاصاً، للحفاظ عليه وإعادة إحيائه. وإن كان للعلماء والأكاديميين الدور الأبرز الذي ينبغي أن يقوموا به في هذا الاتجاه، إلا أن الجهد المطلوب جهد جماعي مؤسساتي، يجب أن تتضافر فيه الجهود الرسمية والشعبية العربية والإسلامية، سواء كان هذا الجهد فكرياً أم علمياً أم مالياً أم فنياً، أو غير ذلك من العمليات المطلوبة ضمن جهود الحفاظ على التراث وإعادة إحيائه. ونرجو أن تعدّ هذه الورقة بمثابة الدعوة لكل صاحب جهد أن يسهم بجهد في هذا الميدان الثري والخصب ضمن ميادين المواجهة مع المشروع الصهيوني.

والله ولي التوفيق.

هوامش البحث الثاني

¹ صحيح البخاري، رقم 3115، 3172، وصحيح مسلم، رقم 808، 809، انظر: الموسوعة الشاملة، الإصدار الثاني.

² <http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=4376>

³ ينظر في هذا الباب: ماجد عرسان الكيلاني، هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، الطبعة المنقحة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

⁴ زيدان كفاقي وآخرون، القدس عبر العصور، طبعة تجريبية، جامعة اليرموك، ص 378-379.

⁵ المرجع نفسه، ص 379.

المبحث الثالث

دور مؤسسات المجتمع المدني

في حماية التراث الحضاري والثقافي للقدس

(مؤسسة القدس الدولية نموذجاً)

د. محمد أكرم العدلوني

مقدمة:

مدينة القدس مدينة عريقة تأسست سنة 3000 ق.م على يد اليبوسيين، وهي مهد الديانات السماوية، وجزء مهم جداً من التاريخ الإنساني، وما تتعرض له القدس اليوم في هويتها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، هو في الحقيقة اعتداءً على الإرث التاريخي للحضارة الإنسانية.

وفي ظلّ الواقع الصعب الذي تعيشه القدس فإنّ ثمة حاجة إلى سياسة تثبيت تقوم على:

1. دعم السكان المقدسيين ليتمكنوا من البقاء والعيش في المدينة، ومواجهة سياسات التهجير والتضييق، مع الحفاظ على نسبة زيادتهم التي ستجعلهم مع حلول سنة 2020 يُشكّلون 40% من مجموع سكان مدينة القدس.

2. الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية للمدينة من خلال حماية المقدسات وصيانتها، وحماية العقارات والأماكن المقدسية، خاصة في البلدة القديمة ومحيطها.

وتقوم المؤسسات المقدسية المهتمة اليوم بالتراث الحضاري والثقافي للقدس، بالعمل في مجالات محاربة من الاحتلال، أهمها: إحياء النشاطات الثقافية، والتواصل مع الفلسطينيين في الخارج، ومحاولة نقل التراث والتقاليد المقدسية، واستقدام الدعم للمشاركة ذات الصلة بالتراث. وعلى الرغم من محدودية حركتها فإن هذه المؤسسات تمثل اليوم رثة القدس وضمير أهلها، والجهة الفاعلة الأبرز على الساحة الفلسطينية، بعد انحسار دور السلطة الفلسطينية، والدور الأردني أيضاً، وحصره بدفع رواتب موظفي الأوقاف، وتمويل مشاريع الإعمار الصغيرة في المسجد الأقصى.

وعلى الرغم من ذلك ثمة مؤسسات عاملة بجد لحماية الهوية الثقافية والحضارية للقدس، في عدة مجالات، أهمها:

1. حماية المسجد الأقصى.
2. المؤسسات الثقافية والفنية.
3. مراكز الدراسات.
4. المسرح (باعتباره أحد أوجه التعبير عن الهوية الثقافية).
5. المكتبات الثقافية.

أولاً: واقع المؤسسات المقدسية العاملة في المجال الثقافي ودورها:

1. واقع المؤسسات المدنية في القدس عموماً:

المجتمع المقدسي غني بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث يبلغ عددها حوالي 154 جمعية ومؤسسة، تقدم خدمات لحوالي 255 ألف مقدسي يسكنون داخل الحدود البلدية، أي أن هناك جمعية لكل 1,700 مواطن مقدسي. لكن ليست كل هذه الجمعيات نشطة، فبعضها نشط جدا ويقوم بدور حيوي وأساسي في القدس، وبعضها ينفذ أجنادات خارجية يمولها الممولون، وبعضها وهمية لا هدف لها سوى الحصول على التمويل. وتنشط المؤسسات والجمعيات الأهلية المقدسية بشكل رئيس في مجالات التعليم والثقافة والصحة وخدمة المجتمع، وبدرجة أقل في مجال الإسكان والترميم والحفاظ على الهوية.

ولأن هذه الجمعيات هي الجهة الأقدر على الفعل والتحرك داخل المدينة، ولأنها تنشط وحيدة تقريبا، ولأنها تعتمد بشكل كامل على المنح الخارجية وترتبط بها، فإن من يمسك بتمويلها ومصادر دعمها يكون الأقدر على توجيه سياساتها، وبالتالي توجيه السياسات واتجاهات النمو والتطور في الأحياء الفلسطينية في القدس. وهي حقيقة تدركها تقريبا جميع الأطراف الفاعلة في القدس، وإن كان العرب والمسلمون هم آخر من أدرك هذا الواقع، وبدأ يعمل وفق شروطه¹.

وتنقسم الجهات الممولة للجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في القدس إلى أربع جهات رئيسية، وهي:

أ. **الاتحاد الأوروبي وكندا:** يعد الاتحاد الأوروبي المانح الأكبر في القدس، وتنشط كل من إيطاليا وإسبانيا واليونان في هذا المجال بشكل خاص، حيث تحتوي قنصلية كل من هذه الدول في القدس مكتباً خاصاً متابعاً لتمويل المشروعات والاتصال بالجمعيات والمؤسسات المقدسية. ويتركز تمويل الاتحاد الأوروبي على المشاريع المتعلقة بالرعاية الاجتماعية كتحسين وضع المرأة ورعاية الشباب والمراهقين، ومشاريع المساعدة النفسية، ومشاريع التوعية السياسية والمدنية، والمشاريع الثقافية، ومشاريع الدعم القانوني. ويرفض الاتحاد الأوروبي تمويل أي مشروع من شأنه المحافظة على هوية القدس وإرثها الحضاري، ومن هذا المنطلق رفض الاتحاد الأوروبي تبني أي مشروع من مشروعات احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية على الرغم من أنها تدخل في المجالات التي يمولها عادة، وقد تحدث مسؤول المنحة الإيطالية في القدس عن هذه السياسة صراحة، حين سأل وفداً من الفعاليات المقدسية عن سبب إصرارهم على تعريب القدس، قائلاً: "لماذا تصرون على الباس القدس طاقة عربية؟".

ب. **الولايات المتحدة الأمريكية:** تعد الولايات المتحدة أحد أهم المانحين في مدينة القدس، وإن كان حجم تمويلها للمشاريع أصغر من حجم التمويل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي، ويتركز التمويل الأمريكي على مشاريع الرعاية والمساعدة الاجتماعية البحتة، كرعاية المكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة أو مراكز صعوبات التعلم.

ج. **الجهات العربية والإسلامية:** ويُعدّ وجود هذه الجهات في القدس ضعيفاً حتى اليوم، ولا تبرز في هذا المجال سوى ثلاث جهات رئيسية، هي:

• **بنك التنمية الإسلامي:** ويدير هذا البنك أموال صندوق القدس الذي أقرته قمة بيروت العربية سنة 2002، ويبلغ حجمه 50 مليون دولار أمريكي، ويُرَكز البنك جُلّ اهتمامه على البلدة القديمة في القدس، وقد تبني مشروعاً لإعادة إعمار وترميم البلدة القديمة بكاملها بكلفة تقريبيّة بلغت 15 مليون دولار، وذلك بالشراكة مع مؤسستي الرفاه والتعاون، اللتين أنجزتا مسحاً هندسياً

كاملاً للبلدة القديمة، قسّمت على أساسه البلدة إلى قطاعات، وجزّئت مشروع الإعمار إلى خمس مراحل رئيسية، واليوم وصل هذا المشروع إلى بداية المرحلة الثالثة، وبلغت قيمة ما أنجز من أعمال حوالي 10 ملايين دولار أمريكي.

• **وكالة بيت مال القدس:** وتتبع هذه الوكالة للجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي التي يرأسها الملك المغربي، ويبلغ حجم مشاريعها السنوية حوالي ثمانية ملايين دولار أمريكي، تتركز في مجالات الإسكان والتعليم والصحة ودعم المؤسسات، ومن أبرز مشاريع الوكالة صندوق الإقراض السكني الذي يبلغ حجمه حوالي ثلاثة ملايين دولار.

• **تركيا:** تموّل تركيا من خلال قنصليتها في القدس عدداً من المشروعات في مختلف المجالات، وقد بدأت حديثاً تهتمّ بمشروعات الحفاظ على التراث العثماني في مدينة القدس.

د. **بلدية الاحتلال في القدس:** نتيجةً لغياب الدعم الخارجي العربي والإسلامي، والضغط الاقتصادي الكبير الذي تتعرض له القدس، هناك كلام كثير عن وجود جمعيات تتلقى الدعم من بلدية الاحتلال، في مجالات التعليم تحديداً. وفي المرحلة الحالية فإن بلدية الاحتلال لا تفرض على المدارس التي تتلقى الدعم شروطاً تتعلق بالمناهج أو المحتوى الدراسي أو طريقة التدريس، لكن من المتوقع أن تلجأ لذلك في المستقبل بعد أن تُصبح هذه المدارس معتمدة على معونتها بشكل كبير².

ويُمكن القول إن مؤسسات المجتمع المدني هي مصدر الدعم الأساسي والوحيد لمشروع التثبيت في القدس، ومن يُمسك بتمويل هذه المؤسسات يُحدد مصير مشروع التثبيت في المدينة.

2. واقع المؤسسات المقدسية العاملة في المجال الثقافي:

تعدّ المؤسسات المدنية المقدسية من أوائل المؤسسات التي قامت في فلسطين، وهي كحال كل مكونات المجتمع الفلسطيني شهدت تحولات كبيرة نتيجة الاحتلال، إذ أصبح اهتمامها الأول الصراع من أجل البقاء، وتأمين الحاجات الأساسية للمواطن المقدسي الذي يواجه خطر الاقتلاع من أرضه، سواء قسراً أم من خلال البيئة الطاردة التي صنعها الاحتلال. وبذلك تقلصت المؤسسات الأهلية المقدسية المهتمة بالحفاظ على الهوية، إما لأن الاحتلال أوقفها أو ضيق عليه، وإما لنقص التمويل، وأخيراً لأن الضرورات الحياتية

باتت ملحّة أكثر. ولذا ليس غريباً أن تنشأ مؤسسات خارج القدس، بل وخارج فلسطين، تكون معنية بالدرجة الأولى بالحفاظ على هوية القدس، على اعتبار أن الواقع في الداخل لم يعد يسمح بنشوء هكذا مؤسسات وتطورها.

وإضافة إلى محدودية الحركة، وضعف التمويل، وانعدام الغطاء السياسي، تواجه المؤسسات المقدسية حالة من ضعف الإيمان بالرسالة، وهي حالة ناتجة عن حالة الإحباط العامة التي يعيشها المواطن المقدسي. ويزيد من حدة هذه الحالة إصرار البعض من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين على "عبثية" الجهد الثقافي المبذول في القدس.

ثانياً: أهم المؤسسات المقدسية العاملة في المجال الثقافي:

على الرغم من التضييق الشديد فإن ثمة مؤسسات مقدسية عاملة بجد لحماية الهوية الثقافية والحضارية للقدس.

1. حماية المسجد الأقصى:

تعدّ مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، التي أسسها الشيخ رائد صلاح سنة 2008، بعد إقفال الاحتلال مؤسسة الأقصى لإحياء المقدسات الإسلامية، في السنة نفسها، المؤسسة الأهم في هذا المجال، وهي مؤسسة ناشطة جداً في المسجد الأقصى، على الرغم من عدم وجود مقر لها هناك، وهي تلعب دوراً كبيراً، في دعم مشاريع الحفاظ على المسجد الأقصى، وكشف محاولات الاحتلال لتهويده.

2. المؤسسات الثقافية والفنية:

ثمة العديد من المؤسسات الثقافية والفنية العاملة في القدس، من أهمها³:

أ. مؤسسة ييوس، وقد تأسست في سنة 1995، وهي تعمل على إعادة الدور المركزي للقدس في الحياة الثقافية الفلسطينية، وهي تملك مركزاً ثقافياً كبيراً، وتنظم مهرجانات ثقافية وفنية.

ب. مؤسسة التعاون، وقد تأسست سنة 1983، وهي مؤسسة ناشطة تسعى للحفاظ على التراث الفلسطيني والهوية ودعم الثقافة وبناء المجتمع المدني.

ج. دار إسعاف النشاشيبي للثقافة والفنون والآداب، وقد تأسس سنة 1999، وهو يقيم معارض وأمسيات شعرية، ويدير مكتبة عامة تختص بالتراث العربي والإسلامي.

د. مركز السكاكيني الثقافي، هو عبارة عن مؤسسة مكرسة لتعزيز الفنون والثقافة الفلسطينية.

هـ. مركز المنتدى الثقافي - بيت عنان، وقد تأسس سنة 2001، وهو يقيم برامج ودورات ثقافية.

و. جمعية مركز برج اللقلق المجتمعي، وقد تأسست سنة 1991، لتعزيز الوجود الفلسطيني في القدس.

ز. جمعية المنتدى الثقافية - صور باهر، وقد تأسست سنة 2000، وهي ناشطة في المجالين الاجتماعي والثقافي.

ح. مؤسسة المنى الثقافية، وقد تأسست سنة 2004، وتهتم بالثقافة وبالأسرى وبالمساعدات الاجتماعية.

ط. جمعية الدوم، وقد تأسست سنة 1999، وهي تهتم بإحياء التراث العجري الفلسطيني.

ي. مؤسسة حوش الفن الفلسطيني، وقد تأسست سنة 2004، وهي تهتم بإقامة المعارض وورش العمل الفنية.

ك. مؤسسة صابرين للإنتاج الفني، وقد تأسست سنة 1987، كجمعية خيرية مهتمة بالعمل الفني⁴.

ويجتمع عدد كبير من المؤسسات وغيرها في إطار: "الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس"، وهي تضم كما هو وارد على موقعها على الإنترنت⁵ المؤسسات الآتية:

أ. مركز أبحاث الأراضي www.lrcj.org

ب. مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية www.jcser.org

ج. مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان www.mosaada.org

د. الملتقى الفكري العربي www.mulatqa.org

هـ. مؤسسة الحق www.alhaq.org

و. مؤسسة مفتاح www.miftah.org

- ز. الغرفة العربية للتجارة والصناعة - القدس www.jerusalemchamber.org
- ح. المركز الفلسطيني للإرشاد www.pcc-jer.org
- ط. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي www.wclac.org
- ي. الحركة العلمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين www.dci-pal.org
- ك. دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية.
- ل. جمعية الدراسات العربية www.orienthouse.org/dept/maps_dept.html
- م. مؤسسة سانت ايف.
- ن. الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري www.stopthewall.or
- س. اتحاد لجان العمل الصحي / مركز نضال www.hwc-pal.org
- ع. جمعية القدس للرفاه والتطوير.
- ف. مركز القدس للديمقراطية وحقوق الإنسان www.jcdhr.ps
- ص. اتحاد الحقوقيين لحقوق الإنسان.
- ق. مؤسسة التعاون www.welfareassociation.org

3. مراكز الدراسات:

أما أهم هذه المراكز فنذكرها فيما يلي:

- أ. مركز أبحاث الأراضى: وهي "مؤسسة أهلية فلسطينية تأسست سنة 1986 في القدس ولها فروع في الخليل ورام الله ونابلس"، وتتلخص رسالة المركز في "تعميق البحث العلمي والدراسات وتطوير التعاون والتنسيق، بما يكفل تعزيز الصمود الفلسطيني على أرضه وحفظ حقوقه التاريخية والإنسانية في أملاكه وتراثه وثقافته وثرواته، وتطوير وتنمية المصادر البشرية والطبيعية".
- ب. الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية (باسيا): وقد تأسست سنة 1987 من قبل الدكتور مهدي عبد الهادي، ومجموعة من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين في القدس. وهي "تسعى لعرض القضية الفلسطينية عبر رؤية وطنية وعربية ودولية من خلال سياقات البحث الأكاديمي والحوار والنشر". كما تجري "البحوث، وتعقد الندوات وحلقات العمل، سواء الدولية أو فيما بين الفلسطينيين، وتكون مفتوحة"⁶.

ج. جمعية الدراسات العربية: وهي مؤسسة تهدف إلى عمل الدراسات المتعلقة بالقدس ونشرها حفاظاً على تراثها وحضارتها، وتتبع الجمعية مكتبة أنشئت سنة 1980 وبها ما يزيد عن 20 ألف كتاب متخصص بالقضية الفلسطينية والقدس والشرق الأوسط، وكان مقرها بيت الشرق. كما تتبع الجمعية دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية، وهي إحدى دوائر جمعية الدراسات العربية التي أقيمت سنة 1983، وهدفت إلى تعريب الأسماء والمواقع الجغرافية الفلسطينية وعمل الخرائط ومتابعة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية ومتابعة قضايا الأراضي والملكيات ضمن محافظة القدس⁷.

د. مؤسسة الدراسات الفلسطينية - القدس: وهي مؤسسة نشأت في بيروت، سنة 1963، ولها عمل في القدس، وتعدّ متخصصة بالبحث والتحليل والنشر، فيما يتعلق بالشؤون الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي بشكل عام⁸.

إشارة أيضاً إلى أن جامعة النجاح الوطنية في نابلس، تقيم منذ عشر سنوات ندوات متخصصة حول القدس، تحت عنوان: يوم القدس⁹، وقد عُقدت الندوة العاشرة في 2009/2/25¹⁰.

4. المسرح (باعتباره أحد أوجه التعبير عن الهوية الثقافية):

أهم المؤسسات المسرحية:

أ. مسرح الحكواتي المعروف بالمسرح الوطني الفلسطيني، وقد تأسس سنة 1984، للاهتمام بالأنشطة الفنية والثقافية.

ب. مسرح الجوال المقدسي، وقد تأسس سنة 1982، لشرح القضايا الفلسطينية بلغة مسرحية.

ج. مسرح سنابل للثقافة والفنون، وقد تأسس سنة 1984، للتعبير عن الهوية المقدسية.

د. مؤسسة قافلة - المسرح المتنقل، وقد تأسست سنة 1997، لإظهار التراث الفلسطيني.

هـ. مؤسسة أيام المسرح، وقد تأسست سنة 1990، وتعمل في مجال التدريب والعرض المسرحي¹¹.

5. المكتبات الثقافية:

تعدّ مدينة القدس مدينة العلم الأولى في فلسطين، سواءً بعلمائها أم دور العلم فيها، أم مكتباتها المتوافرة فيها، فلقد كانت مكتبات وخزائن الكتب في القدس من الوفرة بمكان حيث تجاوزت أكثر من ستين خزانة ما بين عامة وخاصة، حوت في طواياها الكتب ونوادير المؤلفات التي عزّ وجود نظير بعضها في بلد آخر.

أما أهم هذه المكتبات القديمة: مكتبة المسجد الأقصى، المكتبة الخالدية، مكتبة الشيخ محمد صنع الله الخالدي، مكتبة العلامة خليل الخالدي، مكتبة أحمد سامح الخالدي، مكتبة حسن الترجمان، مكتبة البديري، مكتبة أبي السعود (محمد طاهر)، مكتبة المحكمة الشرعية (دائرة قاضي القضاة)، مكتبة آل الخطيب، مكتبة الفتّاني، مكتبة آل اللحام، مكتبة حسن عبد اللطيف الحسيني، مكتبة إسحق موسى الحسيني، مكتبة النشاشيبي، مكتبة خليل بيدس، دار الكتب الفخرية، المكتبة الخليلية، مكتبة آل الموقت، ومكتبة آل قطينة، مكتبة عبد الله مخلص، مكتبة آل جارالله، مكتبة المدرسة الصلاحية، مكتبة الكلية العربية، مكتبة الزاوية البخارية (النقشبندية)، مكتبة المدرسة الأشرفية السلطانية، مكتبة المدرسة الأمينية، مكتبة الزاوية النصرية... إلى غير ذلك من المكتبات والخزائن التي كانت تحفل بها القدس في ذلك الوقت.

وعندما احتلت القوات الإسرائيلية مدينة القدس سنة 1967 كانت مكتبات القدس الخاصة والعامة تضم أكثر من مئة ألف كتاب وأكثر من نصف مليون وثيقة ومخطوط وسجل، ومنذ ذلك الاحتلال الغاصب لهذه المدينة وهي تتعرض لإجراءات بالغة الخطورة، هدفها الرئيس تهويد القدس من جهة والقضاء على هذا الإرث من جهة أخرى¹². وعند احتلالها القدس، صادرت سلطات الاحتلال مكتبة القدس العامة بكل محتوياتها، وقامت في الوقت نفسه بمصادرة عدد من الكتب والدوريات الموجودة في المكتبة، واعتبرتها ممنوعة ونقلتها إلى مكان مجهول، كما حددت نوعية الكتب والدوريات المسموح بإدخالها إلى هذه المكتبة. كما استولت على وثائق وأوراق ومستندات وسجلات المحكمة الشرعية بالقدس، وتحتوي هذه المحكمة على وثائق ومعلومات على جانب كبير من الأهمية، لأنها تخص حياة المسلمين في القدس منذ سنة 1517.

كما حظرت سلطات الاحتلال استيراد العديد من الكتب وتوزيعها، ومنعت تداولها في أسواق القدس ومكتباتها، وفرضت رقابة صارمة على طباعة الكتب العربية ونشرها في القدس. ومنعت المكتبات في شرقي القدس من اقتناء كل ما تقتنيه المكتبات في غرب القدس المحتلة سنة 1948، على سبيل المثال: كانت الكتب الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الأبحاث الفلسطيني موجودة في مكتبات الجامعات والمعاهد الإسرائيلية ولكنها منعت في مكتبات القدس العربية.

كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق العديد من المؤسسات الثقافية في القدس العربية، فقد قامت بإغلاق جمعية الدراسات العربية لمدة أربع سنوات ومصادرة العديد من الكتب والوثائق؛ مما أدى إلى إلحاق أضرار بالغة في مكتبة الجمعية وأرشيفها، كما تم إغلاق اتحاد الكتاب وغيره من المؤسسات الثقافية.

وهناك مكتبات دمرت جزئياً أو كلياً جراء العمليات العسكرية، ومن تلك المكتبات مكتبة عبد الله مخلص التي خبأها في دير القربان في القدس، فدمرت عندما نسف الإسرائيليون الدير وضاعت تحت الأنقاض، ويقال أن اليهود سرقوها ونهبوها قبل النسف.

والأخطر أن اليهود منعوا إنشاء مكتبات عامة جديدة في القدس. وقد لعبت هذه القيود دوراً مركزياً في إعاقة نمو المكتبات العامة والمدرسية، كما ألزمت المكتبات على سحب عدد من الكتب من على رفوفها وتسليمها إلى الإدارة العسكرية¹³.

أما أهم المكتبات الموجودة الحديثة حالياً:

- أ. مكتبة جمعية الدراسات العربية، وقد تأسست سنة 1980.
- ب. مكتبة قسم إحياء التراث الإسلامي، وقد تأسست سنة 1983.
- ج. مكتبة جامعة القدس، وقد تأسست سنة 1984.
- د. مكتبة المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، وقد تأسست سنة 1985.
- هـ. مكتبة مركز الأبحاث الإسلامية، وقد تأسست سنة 1986.
- و. مكتبة مركز القدس للأبحاث، وقد تأسست سنة 1986.
- ز. مكتبة الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)، وقد تأسست سنة 1987.
- ح. مكتبة مركز الدراسات النسوية، وقد تأسست سنة 1989.

ط. مكتبة مركز العمل التنموي (معاً)، وقد تأسست سنة 1989.
ي. مكتبة المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة بانوراما، وقد تأسست سنة 1992.

إضافة إلى مكاتب الكنائس والأديرة العريقة الموجودة في القدس¹⁴.

ثالثاً: تجربة مؤسسة القدس الدولية في حماية التراث الحضاري والثقافي للقدس:

1. الرؤية والأهداف والحفاظ على الهوية:

على إثر تفجر انتفاضة الأقصى في 28/9/2000، كان للمؤتمر القومي الإسلامي الثالث، المنعقد في بيروت بتاريخ 21-23/1/2001، فضل السبق بوقفة مشهودة، فاتخذ قراراً بتشكيل لجنة من بين أعضائه لعقد مؤتمر ترشح عنه خطوات عملية لإنقاذ مدينة القدس، فقرر إنشاء مؤسسة تُعنى بشؤون القدس وتسهم في إنقاذ هذه المدينة المقدسة، وتحافظ على طابعها الحضاري، وتتصدى لمحاولات تهويدها وتهجير أهلها، وتواجه التهديدات ببسط السيادة الصهيونية عليها.

ووفق الهوية التي صاغها المؤسسون فإن مؤسسة القدس الدولية هي:

مؤسسة مدنية مستقلة تضم شخصيات وهيئات عربية وإسلامية وعالمية، غايتها العمل على إنقاذ القدس، والمحافظة على هويتها العربية ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، في إطار مهمة تاريخية لتوحيد الأمة بكل أطيافها الدينية والفكرية والثقافية والعرقية من أجل إنقاذ القدس عاصمة فلسطين. وهي تتعدى البرامج الإغاثية إلى التخطيط المرحلي والاستراتيجي لخدمة مدينة القدس وتأمين حاجات سكانها.

وتسعى مؤسسة القدس الدولية إلى أن تكون أكبر وأوسع إطار مدني عربي وإسلامي وعالمي، يجمع ويمثل ألوان الطيف الديني والمذهبي والفكري والسياسي والعربي والثقافي للأمة العربية والإسلامية، وينظم جهودها للحفاظ على الهوية الحضارية للقدس وإنقاذها ودعم أهلها في الداخل والخارج، في إطار مهمة تاريخية هي العمل لتوحيد الأمة على تحرير فلسطين.

ومن الوسائل الثقافية التي تعتمد عليها المؤسسة للحفاظ على هوية القدس، إقامة المؤتمرات والندوات، وتنظيم البرامج، واستخدام كافة وسائل الاتصال الحديثة للتعريف بقضية القدس تاريخياً وحاضراً ومستقبلاً.

وتعمل إدارة الإعلام والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية على خدمة قضية القدس من خلال الإنتاج الإعلامي، ونشر المعلومات، وإعداد الأبحاث والدراسات، وتنظيم الحملات الإعلامية. كما تقوم بخدمة مؤسسة القدس إعلامياً وإخبارياً¹⁵.

2. المؤتمرات السنوية وإعلان إسطنبول:

منذ انطلاقتها وحتى اليوم، تعقد مؤسسة القدس الدولية مؤتمرات سنوية للقدس، تحولت مع الوقت إلى مناسبات لمراجعة حال القدس، وإحياء قضيتها في النفوس عموماً، وفي البلد الذي ينعقد فيه المؤتمر خصوصاً، وقد جاءت المؤتمرات على الشكل الآتي¹⁶:

أ. المؤتمر السنوي الأول - لبنان في 28/1/2001.

ب. المؤتمر السنوي الثاني - لبنان في 16/2/2002.

ج. المؤتمر السنوي الثالث - لبنان في 5/5/2004.

د. المؤتمر السنوي الرابع - اليمن في 4/12/2005.

هـ. المؤتمر السنوي الخامس - الجزائر في 25/3/2007.

و. المؤتمر السنوي السادس - قطر في 12/10/2008.

ز. المؤتمر السنوي السابع - بيروت في 13/1/2010.

غير أن النشاط الأهم تمثل في عقد ملتقى القدس الدولي - إسطنبول في 15/11/2007، والذي أصدر إعلان إسطنبول التاريخي، بحضور نحو خمسة آلاف شخصية عربية وغير عربية، وقد شكل هذا الحدث، نقطة مضيئة على الدرب الطويل لاستعادة القدس والحقوق السليبية.

3. الشبكة العالمية للمؤسسات العاملة للقدس والروابط الشعبية:

أطلقت مؤسسة القدس الدولية الشبكة العالمية للمؤسسات العاملة للقدس في 23/6/2004 في بيروت، حيث تشكلت من حوالي أربعين مؤسسة ومنظمة وجمعية إسلامية ومسيحية، عربية وعالمية، تهتم بالقدس وقضيتها، وذلك من عدد كبير من الدول. وأخذت بعدها تتوسع حتى باتت تضم أكثر من مئة جمعية ومؤسسة تشمل

مؤسسات من: القدس وغزة والضفة الغربية، والسعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات، واليمن، والأردن، وسورية، ولبنان، ومصر، والسودان، والجزائر، وتونس، والمغرب، وتركيا، وماليزيا، وإندونيسيا، وباكستان، وإيران، وفرنسا، وإيطاليا، والسويد، والنمسا، وبريطانيا، وإيرلندا، والدانمارك، وهولندا، وجنوب إفريقيا، وكندا، وروسيا.

وتمثل الشبكة اليوم نموذجاً للشراكة والتشبيك من أجل القدس، وهي تعمل من أجل الحفاظ على المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية، والإرث الحضاري، والاهتمام بالشأن المقدسي عموماً.

4. الحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية:

مع إعلان القدس عاصمة للثقافة العربية لسنة 2009، وجدت مؤسسة القدس الدولية نفسها معنية بدعم الجهد الرسمي، سواء في رام الله أم غزة، بحملة أهلية لا تستثني أحداً، وتعمل من أجل إبراز الهوية الثقافية لمدينة القدس، فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ومسيحياً وإنسانياً، والتعريف بها وبهويتها ومقدساتها وتراثها من خلال استعراض ونشر المخزون الثقافي لهذه المدينة المقدسة المغيبة في ليل الاحتلال. وتكريس رمزية هذه المدينة، وترجمتها إلى واقع يضعها في صدارة الوعي والثقافة والفكر في العالم العربي، من خلال إطلاق حركة ثقافية فكرية لخدمة المدينة في كل مناحي الثقافة والفكر والمعرفة. والتعريف بما تعانيه هذه المدينة وأهلها في ظلّ الاحتلال الصهيوني العنصري، وبواقع صمودها وصمود أهلها الذين جعلوا مدينتهم مدينة عصية على الاقتلاع.

على هذا الأساس عقدت المؤسسة اللقاء التحضيري للحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية في دمشق في 2008/7/3، وهناك تشكلت الأجهزة الرئيسية للحملة، وقد باتت اليوم واقعاً فاعلاً يمتلك أدوات عمل في عدد كبير من الأقطار العربية والإسلامية، ويقوم الفعاليات المختلفة، وله موقع مميز على شبكة الإنترنت.

5. العمل من أجل القدس: نتائج جيدة وآمال أكبر:

خلال تجربتها القصيرة نسبياً قامت مؤسسة القدس الدولية، بإطلاق مشاريع كبيرة وهادفة، نذكرها باختصار شديد، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- أ. الموقع الإلكتروني الخاص بالقدس، وقد أصبح واحداً من أهم المواقع المرجعية للقدس www.alquds-online.org.
- ب. أطلقت المؤسسة مشروع سفراء القدس، وصولاً إلى إنشاء أكاديمية القدس.
- ج. أطلقت المؤسسة العديد من الروابط الشعبية في الأقطار، ومن أنشطتها حالياً: رابطة شباب لأجل القدس، التي لها بنياتها ونشاطاتها ومؤتمراتها السنوية.
- د. أطلقت المؤسسة مشروع وقف الأمة لبيت المقدس، وبموجبه أصبح للقدس اليوم أوقاف ضخمة، لا سيّما في: البحرين وقطر واليمن والسودان والجزائر.
- هـ. أطلقت المؤسسة مشروع الصناديق الوقفية لأجل القدس، وفيها صندوق خاص للحفاظ على المقدسات.

وقد كان لذلك نتائج تحققت، ويمكن تلمسها بسهولة¹⁷:

- أ. رفع قضية القدس إلى مرتبات عالية في وعي الأمة، حتى يمكن القول إنها باتت في صدارة القضايا الجامعة، بعدما كادت المشاكل القطرية، والصراعات الطائفية والمذهبية، وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الأخرى تطمس عليها.
- ب. إعادة استحضار الحقائق المقدسية التاريخية، وقد نجحت المؤسسة إلى درجة مقبولة في تصحيح العديد من المفاهيم ذات الصلة، لا سيّما فيما يخص المسجد الأقصى، وتعريب الكنيسة الأرثوذكسية والحفاظ على أوقافها، وتسليط الضوء على واقع الحفريات.
- ج. أدت هذه الحركة الهادفة إلى إطلاق مشاريع ثقافية ذات صلة، أسهمت في إحياء الطبيعة الوجدانية لقضية القدس.

هل يكفي ذلك كله؟ طبعاً لا، فمؤسسة القدس هي واحدة من جملة مؤسسات خارجية كبيرة تعمل للقدس، لكن جهد هذه المؤسسات مجتمعاً لا يكفي، نظراً إلى حجم المشروع الذي نواجهه. وعليه، فليس أمامنا سوى المزيد من العمل والتشبيك وإحياء الهمم، وصولاً إلى جمع الأمة كلها، بحكوماتها وشعوبها في مشروع استعادة القدس إن شاء الله.

هوامش البحث الثالث

- ¹ تقرير حال القدس خلال الفترة من كانون الثاني/يناير وحتى آذار/مارس 2009، ص 8.
- ² المرجع نفسه، ص 9.
- ³ لا يعني هذا العرض أن لا وجود لمؤسسات أخرى غير المذكورة، وإنما ذكرنا المؤسسات المعروفة، أو التي تمكنا من الحصول عن بيانات وافية عنها.
- ⁴ دليل المؤسسات الأهلية في القدس (الملتقى الفكري العربي والائتلاف الاهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2007)، ص 245-291.
- ⁵ موقع الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، انظر: <http://www.ccdprj.ps/arabic/partners.html>
- ⁶ موقع الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – القدس، انظر: <http://www.passia.org>
- ⁷ انظر: <http://www.miftah.org/arabic/AboutUs.cfm>
- ⁸ www.palestine-studies.org/ar_index.aspx
- ⁹ <http://www.najah.edu/index.php>
- ¹⁰ موقع جامعة النجاح الوطنية، نابلس، انظر: www.najah.edu
- ¹¹ دليل المؤسسات الأهلية في القدس، ص 245-291.
- ¹² إسحاق البديري، "القدس بين التاريخ والسياسة والثقافة"، المؤتمر الحادي عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، القاهرة، 12-16/8/2000، ص 8.
- ¹³ أحمد المرعشلي وأنيس صايغ وآخرون، الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، ج 4، ص 288؛ ومصطفى عليان، المكتبات في مدينة القدس، مجلة عالم الكتب، العدد 23، 2002، ص 27-29.
- ¹⁴ دراسة من إعداد ربحي مصطفى عليان، أستاذ علم المكتبات في جامعة البلقاء التطبيقية، تقدم بها إلى ندوة القدس والجولان في العمل المكتبي، دمشق، 2000/9/21.
- ¹⁵ انظر كتيب التعريف: مؤسسة القدس الدولية: الرؤية، الرسالة، الأهداف، مجالات العمل، 2008، ص 7-17.
- ¹⁶ المرجع نفسه، ص 34.
- ¹⁷ وهي نتائج تحققت بجهد الجهات العاملة للقدس كلها، وليس المؤسسة وحدها، ولكن الحديث قاصر على المؤسسة التزاماً بمقتضيات البحث الذي يقدم مؤسسة القدس نموذجاً.